الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي الأغواط

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

التخصص: تسيير عمومي

عنوان المذكرة:

دور التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة
دراسة حالة -جامعة الأغواط-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

إعداد:

- **حياة بن مبارك**
- **كنزة كوريمي**

تحت إشراف:

-د. قرادي عبد القادر

لجنة المنـــاقشـــــــة

د. الطاهر مخلوفي	**أستاذ محاضر أ**	**رئيسا**
د. قرادي عبد القادر	**أستاذ محاضر أ**	**مقرر**
د. قويدر نبق	**أستاذ محاضر أ**	**ممتحن**

السنة الجامعية: 2021-2022

كلمة شكر

وفاء وتقديرا واحتراما لسرج أضاء بنوره درب كل طالب علم

إلى كل من علمنا حرفا.

إلى الدكتور المحترم المشرف **قرادي عبد القادر** الذي تابع عملي.

أتقدم له بالشكر الجزيل على النصح والتوجيه والتشجيع والتحفيز.

كما أوجه شكري لكل الدكاترة المشرفين على مناقشة هذه الرسالة.

كما أشكر كل من قدم لي المساعدة من قريب أو بعيد.

ولا أنسى في الأخير شكر زملائي في الدفعة.

اهـــــــــداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى

أما بعد الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة إلى

الى روح جدتي الطاهرة خ. قرادي

الى ينبوع لا يمل العطاء الى من حكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها الى والدتي العزيزة.

الى من سعى و شقى لأنعم بالراحة و الهناء الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة و صبر الى والدي العزيز.

الى من حبهم يجري في عروقي و يلهج بذكرهم فؤادي اخوتي الأعزاء و أختي العزيزة الغالية حفضها الله.

الى كتاكيت و صغار العائلة أولاد و و بنات اخوتي.

اهدي هذ العمل المتواضع راجية من المولى عزوجل ان يجد القبول و النجاح.

كنزة

اهـــــــــداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك.. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك.. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك.. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك.

الله جل جلاله

.. إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة.. ونصح الأمة.. إلى نبي الرحمة ونور العالمين.

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب.. إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم.. إلى القلب الكبير

والدي العزيز.

إلى من أرضعتني الحب والحنان.. إلى رمز الحب وبلسم الشفاء.. إلى القلب الناصع بالبياض

والدتي الحبيبة.

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى من قاسمني حب الوالدين شموع حياتي أختي وإخوتي.

حياة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة دور التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة وذلك بتطرق الى اظهار بعض التطورات التي شهدتها الجامعة ، إضافة الى عرض وتحليل النتائج وتعقيب عليها ،وحسب ذلك فإن الجامعة تلتزم بتوفير نظام تعليمي ملائم يمكن للجميع الالتحاق به والسماح للعاملين الذين لديهم افكار متميزة، وتقيم الجامعة مدى فعالية وكفاءة التغيير في الكليات والمعاهد التابعة لها، ومن هنا ندرك ان هناك علاقة وثيقة بين تعليم العالي و التنمية المستدامة ولا تستطيع التنمية ان تحقق أي خطوة الا اذا توفرت القوى البشرية المؤهلة، وبالتالي فإن عملية التعليم هي أساس عملية التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: تنمية مستدامة، تعليم عالي، تحقيق، موارد بشرية، تأهيل.

Abstract :

This study aims to know the role of higher education in achieving sustainable development by referring to showing some of the developments that the university has witnessed, in addition to presenting, analyzing and commenting on the results. The university evaluates the effectiveness and efficiency of change in its faculties and institutes, and from here we realize that there is a close relationship between higher education and sustainable development, and development cannot achieve any step unless qualified human resources are available, and therefore the education process is the basis of the sustainable development process.

Keywords: sustainable development, higher education, achievement, human resources, qualification.

المحتوى	
الاهداء	
الشكر والتقدير	
الملخص	
خطة البحث	
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال	
مقدمة	أ–ز
الفصل الأول: التنمية المستدامة والتعليم العالي	
تمهيد	12
المبحث الأول: التنمية المستدامة.	13
المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة.	13
المطلب الثاني: مؤشرات وابعاد التنمية المستدامة.	25
المطلب الثالث: الاهتمامات المحلية والدولية بالتنمية المستدامة.	31
المبحث الثاني: التعليم العالي بالجزائر.	37
المطلب الأول:تطور التعليم العالي في الجزائر	37
المطلب الثاني: العلاقة بين التعليم العالي والجامعة.	39
المطلب الثالث: التعليم العالي ودوره في التنمية.	47
خلاصة	49
الفصل الثاني: التنمية المستدامة "دراسة ميدانية بجامعة الأغواط"	
تمهيد	50
المبحث الأول: التعليم العالي بالجزائر.	51
المطلب الأول: نبذة عن تطور التعليم العالي بالجزائر.	51
المطلب الثاني: اهداف الجامعة الجزائرية.	56

المطلب الثالث: التعريف بجامعة الاغواط.	57
المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة ونتائجها.	59
المطلب الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة.	59
المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة.	60
خلاصة	66
الخاتمة	68
قائمة المراجع	71
الملاحق	78

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يبين توزيع محاور وعبارات الاستبيان.	60
02	نسب وتكرارات متغير الجنس في عينة الدراسة.	61
03	نسب وتكرار متغير الفئة المهنية لأفراد العينة.	61
04	نتائج بعد الأنصاف.	62
05	نتائج بعد التمكين.	62
06	نتائج بعد حسن الادارة والمسائلة.	63
07	نتائج بعد التضامن.	64
08	نتائج بعد الكفاءة.	64

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تمثل تفاعل أبعاد التنمية المستدامة.	29

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	وثيقة الاستبيان	78
02	نموذج ردود	80
03	نتائج تحليلات الجداول	81

مقدمة

مقدمة:

أدت التطورات المتلاحقة والتغيرات المتسارعة، والتقدم المستمر في مختلف المجالات، لاسيما في ظل العولمة والمعلوماتية والمنافسة الشديدة، إلى جعل المؤسسات على اختلاف أنشطتها وأشكالها تواجه مخاطر عديدة، وبذلك فرضت هذه التحديات التي يشهدها المحيط العالمي على الدول المختلفة ضرورة الارتقاء بنظمها التعلمية، لمواكبة التنافس ومواجهة التحدي من أجل البقاء، واهتمت القيادات بتحسين مخرجات التعليم، وضبط جودته، من خلال إعداد رأس المال البشري القادر على المشاركة في البيئة التنافسية الدولة.

إن التحديات التي يواجهها التعليم العالي في العديد من الدول، والتي من بينها تدني جودة المخرجات التعلمية، وعدم مواءمة هذه المخرجات لحاجات سوق العمل، إضافة إلى ارتفاع تكلفته، كل هذا يحتم على مؤسسات التعليم العالي، السعي الجاد للارتقاء بكفاءة التعليم، هذا الأخير لا يتحقق إلا بتبني برامج شاملة للتطور والتحديث، تضمن لمؤسسات التعليم تجاوز مشاكلها ونقاط ضعفها، وتكون قادرة على تقديم الخدمة التعلمية بمستوى عال من الجودة، كما تكون بواسطتها قادرة على الوفاء بمتطلبات زبائنها بالشكل الذي يتفق مع توقعاتهم، ويحقق الرضا لديهم، ويعتبر نشر التعليم وتوفيره للجميع يعد مطلباً أساسياً لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتحسين مستويات الدخل، وتمكين المجتمع من الاستفادة من موارده البشرية بشكل أفضل، وبخاصة في ضوء المنافسة الاقتصادية، والتجارية، والمالية، وبروز قضية التنمية البشرية كقضية لها الأولوية في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أن خلق المجتمع المتعلم مطلب أساسي من متطلبات تحقيق الرفاهية والمشاركة المجتمعية والتنمية المستدامة، وتعظيم إنتاجية الافراد وإكسابهم المعرفة والمهارات والاتجاهات اللازمة للعيش في مستوى وحضاري اقتصادي متقدم.

إن للجامعة دورا رائد لا غنى عنه في تحديد المسارات والمتجهات التي تتعلم الأجيال القادمة بفضلها كيفية التصدي للتعقيد الذي تتسم به التنمية المستدامة ؛ ذلك أن الجامعة تقوم بإعداد خريجين ذوي مؤهلات عالية بوسعهم إشباع حاجات النشاط البشري كافة، كما توفر فرصاً للتعليم العالي والتعلم مدى الحياة(الاستدامة) كما تسهم في تقدم المعارف وإثرائها ونشرها عبر البحوث، إضافة إلى كونها توفر للمجتمعات الخبرة المتخصصة اللازمة لمساعدتها في مجال التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، عملت الجزائر منذ الاستقلال على إنشاء العديد من مؤسسات التعليم العالي وتطورها،

وكذا تزويدها بمختلف الإمكانيات المادية والبشرية والتنظيمية، قصد تنمية الثروة البشرية وتحقق التنمية الشاملة، حيث خصّصت الجزائر جزء هاما من مواردها وجهودها للتعليم العالي، كما سعت جاهدة للاهتمام بهذا القطاع، من أجل تحقيق الطموحات المرجوة نحو استثمار بشري ذو نوعية عالية، ورفع مستوى الوعي والتطور والرقي للفرد الجزائري، فعرفت بذلك منظومة التعليم العالي بالجزائر نموا معتبرا وهو ما يعكسه توسع الشبكة الجامعة والتزايد الكمي للطلبة، مما فرض مجموعة من الإصلاحات والتغيرات لتحسين وتطوير التعليم الجامعي.

1-مشكلة الدراسة:

مما سبق ذكره يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

كيف يساهم التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة؟

ويمكن تقسيم هذه الإشكالية الى الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي مفهوم التنمية المستدامة؟
- هل مخرجات نظام التعليم العالي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة؟
- ما مدى تطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة لتحقيق التنمية المستدامة بجامعة الاغواط؟

2- <u>فرضيات الدراسة</u>:

يتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة صياغة مجموعة من الفرضيات هي:

الفرضية الأولى : تقتضي تلبية احتياجات المواطنين بشكل يضمن لهم عيش في رفاهية مع الاستمرار في ذلك لتلبية الحاجات المستقبلية وتخطي كل العراقيل التي تحول دون ذلك؛

الفرضية الثانية : يعد التعليم العالي من أهم الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة، من خلال الاستثمار في رأس المال البشري.

3-أسباب اختبار الموضوع:

من خلال الاطلاع على موضوع التنمية في بعض الأدبيات وشبكة المعلومات، اتضح العديد من الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا موضوع الدراسة نذكر منها:

– الحداثة النسبية لموضوع التنمية المستدامة في التعليم العالي، ومحاولة إثراء المكتبة الجامعية بدراسة موضوع في هذا المجال.

-الرغبة في دراسة هذا الموضوع.

– النمو المتزايد لأعداد الطلبة المقبلين على الجامعة الجزائرية، وما ينتظر هؤلاء خلال المرحلة الجامعية وبعد التخرج.

4-أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من أهمية موضوعها الذي تتناوله، وهو التنمية المستدامة الذي أصبح أسلوبا من أساليب التنمية التي يفرضها العصر الحاضر الذي يتصف بالتطور والتغير المتسارع، وتسلط هذه الدراسة على دور المأمول من الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تتبع الاهمية من الآتي:

تفيد الدراسة القائمين على مؤسسات التعليم العالي بالتعرف على مفاهيم وبرامج التنمية المستدامة في الجامعات.

تبين أهمية التعليم الجامعي ودوره الفاعل في تحقيق التنمية المستدامة من خلال عقد المؤتمرات والندوات والتي تؤكد علي ضرورة الاهتمام بالتنمية المستدامة.

الإثراء العلمي الذي من الممكن أن تضيفه الدراسة في دور الجامعات في تعزيز وتحقيق التنمية المستدامة.

5-أهداف الدارسة:

تهدف الدارسة إلى:

- التعرف على المفهوم وأهمية النظري للتنمية المستدامة.
- التعرف على أهم متطلبات عملية ربط الجامعة بعملية التنمية المستدامة.
- الكشف عن التحديات التي تواجه الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة.
- التعرف على الدور المأمول من الجامعة في تعزيز التنمية المستدامة.

6-الدراسات سابقة:

تضمنت الكثير من الدراسات مفهوم دور الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة في دول مختلفة من العالم، وقد قامت الباحثة بمراجعة الدراسات والبحوث السابقة ذات الصلة بموضوع البحث

بهدف التعرّف على أهم النتائج والمؤشرات العامة التي أسفرت عنها تلك البحوث والدراسات، وفيما يلي استعراض لبعض هذه الدراسات:

ناجي (1998) قامت الباحثة بدراسة تهدف إلى التعرّف على مفاهيم وأساليب إدارة الجودة الشاملة وإمكانية تطبيقها في مؤسسات التعليم العالي في الأردن. وقامت بتطبيقها على جامعة عمّان الأهلية، تم فيها استقراء آراء عمداء الكليات ورؤساء الأقسام ومدراء الدوائر والطلبة حول تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعة.

ودلت نتائج هذه الدراسة أن مستوى رضا طلبة جامعة عمّان الأهلية كان مرتفعاً فيما يخص تجهيزات الجامعة ومنخفضاً بالنسبة للخطط الدراسية والكادر الأكاديمي والأنظمة والتعليمات الداخلية. كما تتوافر لدى الجامعة القناعة والرغبة في تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة، كما أن الجامعة تقوم بالتطبيق الفعلي لبعض مبادئ إدارة الجودة الشاملة مثل تقديم الحوافز للموظفين والعمل على تلبية احتياجات الطلبة.

محمد (2015) بعنوان دور الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة في السودان(دارسة حالة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا)، هدفت الدارسة التعرف على برامج التنمية المستدامة بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ودورها والمعوقات والتحديات التي تواجهها في تحقيق التنمية المستدامة بالسودان، تكونت عينة الدارسة من عمداء ورؤساء أقسام وأساتذة, وطلاب كليات جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي .

نتائج الدارسة : أبرز برامج التنمية المستدامة بجامعة السودان هي : برامج علوم الغابات البرامج التربوية، برامج البحث التطبيق، أهم دور لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا في تحقيق التنمية المستدامة هو : تخريج الكوادر في التخصصات المختلفة، إقامة محاضرات وورش عمل للأفراد المجتمع والطلاب في نشر الثقافة الأسرية والمجتمعية وأهم معوقات وتحديات التنمية المستدامة في السودان تتمثل في ضعف الامكانيات المالية الخلافات والحروب القبلية–ضعف مصادر التمويل.

عساف (2015) بعنوان : دور التمكين في تحقيق التنمية المستدامة بالجامعات الفلسطينية، هدفت الدارسة إلى التعرف على درجة تقدير أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية في محافظات غزة لدور التمكين في تحقيق التنمية المستدامة وقام الباحث بتطبيق استبانة مكونة من (28)فقرة موزعة على ثلاث مجالات (التنمية المهنية تفعيل العمل– وتجويده دعم البناء المؤسسي

)على عينة وقدرها165 عضو هيئة تدريس من جامعة الأزهر، والجامعة الإسلامية في محافظات غزة، وأظهرت نتائج الدارسة أن مستوى الدرجة الكلية لتقدير أفراد العينة لدور التمكين في تحقيق التنمية المستدامة في المجالات الثلاثة المحددة مسبقاً بوزن نسبي(89%) .

نصير(2015) بعنوان :دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة، هدفت الدارسة إلى الكشف عن دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر طلبة جامعة جرش، وصممت الباحثة استبانة بتدريج خماسي، وذلك بالرجوع إلى الأدب النظري و الدارسات السابقة، وطبقت الدارسة على عينة من (253) تم اختيارهم بالطريقة العشوائية المنتظمة.

وأظهرت النتائج أن التعليم الجامعي يحقق التنمية المستدامة بدرجة متوسطة في مجالات خدمة المجتمع والطلبة وعلى المستوى الاداري.

ابراهيمي (2013) بعنوان :دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة(دارسة حالة جامعة المسيلة) هدفت الدارسة إلى التعرف على دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي.

تمثلت أهم نتائج الدارسة في :رغم الإنجازات التي حققتها الجامعة الجزائرية ألا أنه هناك بعض المعوقات التي تحول دون أدائها الدور المنوط بها في تحقيق التنمية المستدامة _ جامعة المسيلة تركز على وظيفة التكوين الجامعي على حساب البحث العلمي , وهناك انفصال بين الجامعة ومحيطها الاقتصادي.

دويكات (2012) بعنوان :دور الدارسات العليا في تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين، هدفت الدارسة إلى التعرف على دور الدارسات العليا في تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي.

وأسفرت نتائج الدارسة على ان التعليم العالي في فلسطين لديه مشاكل عدة منها عدم التناسب بين التعليم التقني والتعليم الجامعي– التوسع السريع في الدارسات العليا دون الانتباه للجودة ونوعية البرامج ضعف التنسيق بين– الجامعات الانتاج العلمي بالجامعات الفلسطينية لا يرتقي لمستوى الأمم الأخرى.

مقداد (2011) بعنوان دور برامج الجامعة الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين.

هدفت الدارسة إلى دارسة برامج الماجستير في كلية التجارة، وهي برنامج الإدارة والمحاسبة والاقتصاد، ومدى أهميتها ودورها في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي .

أهم نتائج الدارسة : حاولت العديد من الدارسات والرسائل العلمية مدى الربط بين البحوث العلمية لرسائل الماجستير والنواحي التطبيقية والتنموية في العديد من الدارسات والرسائل العلمية للتغلب على معوقات الشركة مع القطاع الخاص ظهر من خلال الرسائل العلمية مدى– الربط بين البحوث العلمية لرسائل الماجستير والنواحي التطبيقية والتنموية في العديد من المجالات عملت الكلية وأقسامها المختلفة على تفادي مشكلة البحوث النظرية

7-منهجية البحث:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في الجزء النظري، لأنه يسمح بتوفير البيانات والحقائق عن المشكلة المدروسة، وتفسيرها والوقوف على دلالتها بالاعتماد على المراجع المتاحة، سواء كانت باللغة العربية أو اللغتين الإنجليزية والفرنسية، فضلا عن المعلومات المتوفرة من المقالات والمجلات والمواقع عبر شبكة الأنترنيت، أما فيما يتعلق بالدراسة الميدانية، فقد تمت عن طريق توزيع استبيان على أعضاء هيئة التدريس، بالإضافة إلى المقابلة، ولتحليل وتفسير النتائج تم استخدام أساليب التحليل الإحصائية.

ومن أجل الإلمام بإشكالية البحث وتجسيد الفرضيات، حاولنا في دراستنا هذه الإحاطة بالموضوع من جانبيه النظري والتطبيقي، محافظين على التسلسل المنطقي والتدرج في طرح الأفكار قدر الإمكان، حيث قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين رئيسية، خصصنا الفصل الأول للجانب النظري، أما الفصل الثاني فكان كدراسة تطبيقية للموضوع.

وفيما يخص الفصل تناول مبحثين، المبحث الاول جاء فيه مفهوم التنمية المستدامة، معايير إعداد مؤشرات التنمية المستدامة التنمية المستدامة، أما المبحث الثاني فقد خصص للتعريف بمؤسسات التعليم العالي، و توضيح هيكلتها وكذا دورها في تحقيق التنمية للبلد، وفي الفصل الأخير الذي يمثل الجانب التطبيقي، تم عرض مسار تطور التعليم العالي بالجزائر وتوضيح مبادئه وأهدافه، مع إجراء دراسة ميدانية شملت التعريف بعينة الدراسة والمتمثلة في 30 أستاذ بمختلف الكليات بجامعة الاغواط، تم استجوابهم بالاعتماد على استمارة تضمنت 15 سؤالا بعد تحكيمها من قبل أساتذة من

جامعة الاغواط، وبعد تفريغ البيانات وتحليلها، تم التعرف على مدى وعي هيئة التدريس بجامعة الاغواط بأهمية موضوع الدراسة .

حدود الزمانية للدراسة:

من 25 الى 50 سنة.

الفصل الأول
التنمية المستدامة
والتعليم العالي

تمهيد

يعتبر التعليم الجامعي من أهم مراحل التعليم التي تعمل على إعداد الإطارات المؤهلة لقيادة مؤسسات المجتمع، و ركيزة أساسية لتحقيق تنمية شاملة، وهو استثمار في العنصر البشري الذي يعتبر أهم ما يملكه أي مجتمع يسعى للوصول إلى أفضل أهدافه وغاياته، وهذا ما دفع بالمجتمعات المتقدمة منها والنامية على السواء، إلى جعل التعليم الجامعي من أهم أولوياتها، مع الأخذ بعين الاعتبار الفارق في درجة الاهتمام به، كون الاهتمام بالتعليم الجامعي ليس ترفا فكريا، بل هو ضرورة حتمية وقضية مصير فالجامعة وسيلة تطوير للمجتمع، من خلال مساعدتها على تكوين النظرة العلمية التي تهيئ الناس لتقبل التغيرات، وبما أن التعليم والتنمية وجهين لعملة واحدة فمحورهما الإنسان وغايتهما بناء الإنسان وتنمية قدراته وطاقاته من اجل تحقيق تنمية مستدامة بكفاءة وعدالة تتسع فيها خيارات الحياة أمام الناس.

إن تفعيل دور التعليم العالي في تحقيق التغيير، والتحول المطلوب إلى مجتمعات أكثر استدامة من الناحية، بالتنسيق مع المبادرات الحكومة ومبادرات المجتمع المدني والقطاع الخاص. فالتعليم يصوغ القيم ووجهات النظر، ويساهم أيضاً في تنمية وتطوير المهارات والمفاهيم والأدوات التي يمكن أن تستخدم في خفض أو إيقاف الممارسات غير المستدامة.

المبحث الأول: التنمية المستدامة

التنمية المستدامة هو مصطلح اقتصادي اجتماعي أممي، رسمت به هيئة الأمم المتحدة خارطة للتنمية البيئية والاجتماعية والاقتصادية على مستوى العالم، هدفها الأول هو تحسين ظروف المعيشية لكل فرد في المجتمع، وتطوير وسائل الإنتاج وأساليبه، وإدارتها بطرق لا تؤدي إلى استنزاف موارد كوكب الأرض الطبيعية، حتى لا نحمل الكوكب فوق طاقته، ولا نحرم الأجيال القادمة من هذه الموارد، ودون الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية المتبقية على كوكبنا، وسنحاول في هذا المبحث التطرق الى ماهية وابعاد مؤشرات التنمية المستدامة.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية التنمية المستدامة

مفهوم التنمية المستدامة قد لقي قبولا واستخداما دوليا واسعا منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي، وتعددت تعريفاتها، كما توجد أسس ومؤشرات عديدة للتنمية المستدامة، ويتطلب تحقيقها وجود إرادة سياسية للدول وكذلك استعداد لدى المجتمعات والأفراد لتحقيقها.

ويشير أولها الى ان التنمية المستدامة تمثل ظاهرة عبر جيلين، أي أنها عملية تحويل من جيل إلى أخر، وهذا يعني أن التنمية المستدامة لابد أن تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين، ومن ثم فإن الزمن الكافي للتنمية المستدامة يتروح بين 25 إلى 50 سنة. وتتمثل الخاصية المشتركة الثانية في مستوى القياس .فالتنمية المستدامة هي عملية تحدث في مستويات عدة تتفاوت (عالمي، إقليمي، محلي) ومع ذلك فإن ما يعتبر مستداما على المستوى القومي ليس بالضرورة أن يكون كذلك على المستوى العالمي . ويعود هذا التناقض الجغرافي إلى آليات التحويل والتي من خلالها تنتقل النتائج السلبية لبلد أو منطقة معينة إلى بلدان أو مناطق أخرى[1].

أولا: مفهوم التنمية المستدامة

التنمية المستدامة هي عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات بشكل متناسق، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة، ومورد واحد .فبدون المشاركة والحريات الأساسية لا يمكن تصوّر قبول المجتمع بالالتزام الوافي بأهداف التنمية وبأعبائها والتضحيات المطلوبة في سبيلها.

[1] بوزيان الرحماني هاجر، التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التيسير، جامعة محمد خيضر، شبكة المعلومات الدولية الانترنت، على الموقعwww.univ-chlef.dz/topic/doc/mdm .

1-تعريف التنمية المستدامة: هي عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجيهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغير المؤسسات على نحو يعزز كلا من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجيات الإنسان وتطلعاته[1].

كما تعرف أيضا بأنها التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال استراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها لذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي[2].

وتعرف التنمية المستدامة[3] بأنها التزام أصحاب النشاطات الاقتصادية بالمساهمة الاجتماعية من خلال العمل مع المجتمع المحلي ، بهدف تحسين مستوى معيشة السكان بأسلوب يخدم الاقتصاد، ويخدم التنمية في آن واحد , كما ان الدور التنموي الذي يقوم به القطاع الخاص يجب أن يكون بمبادرة داخلية وقوة ذاتية من داخل صناع القرار في المؤسسة كما يمكن تعريفها بأنها العلاقة بين الوحدة الاقتصادية والمجتمع الذي تعمل فيه، وهي تركز على الالتزامات التي يتوجب على الوحدة الاقتصادية الوفاء بها إذا أرادت أن يتم اعتبارها متمتعة بصفات المواطنة الجيدة ولكن إذا نظرنا إلى الحد الأدنى من المعايير المشتركة للتعريفات والتفسيرات المختلفة للتنمية المستدامة يمكننا أن نتعرف على أربع خصائص رئيسة.

وتعد المجالات المتعددة خاصية ثالثة مشتركة حيث تتكون التنمية المستدامة من ثلاث مجالات على الأقل :اقتصادية، وبيئية، واجتماعية ثقافية .ومع أنه يمكن تعريف التنمية المستدامة وفقا لكل مجال من تلك المجالات منفردا، إلا أن أهمية المفهوم تكمن تحديدا في العلاقات المتداخلة بين تلك المجالات . فالتنمية الاجتماعية المستدامة تهدف إلى التأثير على تطور الناس والمجتمعات بطريقة تضمن من خلالها تحقيق العدالة وتحسين ظروف المعيشة والصحة .أما في التنمية البيئية المستدامة فيكون الهدف الأساس هو حماية الاتساق الطبيعية والمحافظة على الموارد الطبيعية، أما محور اهتمام التنمية الاقتصادية المستدامة فيتمثل في تطوير البنى الاقتصادية فضلا عن الإدارة الكفؤة للموارد الطبيعية والاجتماعية.

---

[1] نفس المرجع السابق.

[2] نهى الخطيب، اقتصاديات البيئة والتنمية، مركز دراسات واستشارات الإدارة ،2000، ص220

[3]Asongu , J.J,(2007). "The Legitimacy of Strategic Corporate Social Responsibility as a Marketing Tool" , Journal of Business and Public Policy, Vol 1,N1,p2-4.

والقضية هنا أن تلك المجالات الثلاث للتنمية المستدامة تبدو نظرياً منسجمة، لكنها ليست كذلك في الواقع الممارس فإن المبادئ الأساسية هي الأخرى مختلفة فبينما تمثل الكفاءة المبدأ الرئيس في التنمية الاقتصادية المستدامة تعتبر العدالة محور التنمية الاجتماعية المستدامة، أما التنمية البيئية المستدامة فتؤكد على المرونة أو القدرة الاحتمالية للأرض على تجديد مواردها.

وتتعلق أربع خاصية مشتركة بالتفسيرات المتعددة للتنمية المستدامة فمع أن كل تعريف يؤكد على تقدير للاحتياجات الإنسانية الحالية والمستقبلية وكيفية الإيفاء بها، إلا انه في الحقيقة لا يمكن لأي تقدير لتلك الاحتياجات أن يكون موضوعيا، فضلا عن أن أية محاولة ستكون محاطة بعدم التيقن .ونتيجة لذلك فإن التنمية المستدامة يمكن تفسيرها وتطبيقها وفقا لمنظورات مختلفة[1].

وقد عرفت الأمم المتحدة (1998) التنمية المستدامة بأنها تعزيز التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية؛ وضمان مواصلة التنمية الاجتماعية والبيئية والسياسية والاقتصادية والمؤسسية على أساس المساواة، وتدعم مفهوم الاستدامة أكثر فأكثر حول موضوع تنمية الموارد البشرية[2].

2- تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة

في التقرير المعنون " بمستقبلنا المشترك والتنمية المستدامة" حسب تعريف وضعته هذه اللجنة عام 1987 هي: "تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة".

ولقد ساد في القرن الماضي الفكر الاستهلاكي الصناعي وخاصة بعد الانفتاح الاقتصادي حيث عكف الإنسان على التفكير في التكنولوجيا التي تقدر ربحا سريعا عن طريق إنتاج منتج له سوق استهلاكي دون النظر إلى جودة المنتج أو نوعية المواد الخام المستخدمة أو الطاقة المستهلكة ولقد أدى ذلك إلى استشار العديد من الصناعات الملوثة وبالتالي وعلى المدى البعيد سيؤدي إلى زيادة مستويات التلوث عن الحدود المسموح بها وارتفاع معدلات الأمراض وخفض الإنتاج وظهور أمراض جديدة تهدد الحياة...وعليه يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها تحقق تامين تنمي اقتصادية تفي باحتياجات الحاضر

[1] Grosskurth, J. & J. Rotmans. The Scene Model: Getting Grip on Sustainable Development in Policy Making. Environment, Development and Sustainability, 7, no.1, 2005,p135-151.

2 الأمم المتحدة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مشاركة المجتمعات المحلية في التنمية الحضرية في منطقة الأسكوا، نيويورك، ، ص ج، 1998.

وتحقق التوازن بينه وبين متطلبات المستقبل لتمكين الأجيال المقبلة من استيفاء حاجياتهم[1]وبالتالي نستنتج ما يلي:[2]

- أن التنمية المطلوبة لا تسعى لتقدم بشري موصول في الأماكن قليلة لسنوات معدودات وإنما للبشرية جمعاء على امتداد المستقبل البعيد؛
- أن مستويات المعيشة التي تتجاوز الحد الأدنى الأساسي من الاحتياجات لا يمكن إدامتها إلا عندما تراعي مستويات الاستهلاك في كل مكان متطلبات الإدامة على المدى البعيد؛
- أن الاحتياجات كما يتصورها الناس تتحدد اجتماعيا وثقافيا ومن ثم فان التنمية المستدامة تتطلب انتشار القيم التي تشج مستويات الاستهلاك التي لا تتجاوز حدود الممكن بيئيا.

وهكذا فان السعي لتحقيق التنمية المستدامة يتطلب نظام إنتاج يحترم الالتزام بالحفاظ على توازن القاعدة البيئية لهذه التنمية[3].

نستنتج من ذلك أن التنمية المستدامة هي التنمية القابلة للاستمرار وتتضمن:

- الوفاء بحاجات الحاضر دون الحد من قدرات أجيال المستقبل على الوفاء بحاجاتها.
- الإدارة الواعية للمصادر المتاحة والقدرات البيئة نحو إعادة تأهيل البيئة التي تعرضت للتدهور وسوء الاستخدام؛
- الأخذ بسياسات التوقعات والوقاية الأكثر فعالية اقتصاديا في تحقيق التنمية الملائمة للبيئة دون إهمال التعامل مع المشكلات البيئة المباشرة؛
- وضع أهداف سياسات البيئة والتنمية في إطار التنمية القابلة للاستمرار.

ثانيا: أهمية التنمية المستدامة:

إن أبرز تحديات التعليم بوجه عام قدرته على تحقيق أهداف التنمية المستدامة على اعتبار أن الانسان هو أداة التنمية ، وغايتها على السواء ، فالرفاهية لا تتحقق من خلال قدرة رأس المال البشري على توليد وإثراء الرفاهية والنماء على المستوى الفردي والأسري والاجتماعي، لذا فإن تردي التنمية المستدامة في البلدان العربية يرجع إلى تدني مستوى توليد المعرفة " البحث العلمي" مقارنة بالدول الأجنبية التي تحظى بمستوى متقدم بالبحث العلمي، وهذا يزيد من عمق الفجوة بين الدول العربية وتلك

[1] صلاح محمود الحجار، السحابة الدخانية، المشكلة، الأثر، الحل، دار الفكر العربي، مصر،2003، ص14-13.

[2] أسامة الخولي، مفهوم التنمية المستدامة، أوراق غير دورية، مركز دراسات واستشارات الإدارة،1999، ص 44-45

[3] دوجلاس موسشيت، ترجمة بهاء شاهين مبادئ التنمية المستدامة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر،167،2000.

الدول، وتبعاً لذلك تختلف أهداف التنمية من دولة لأخرى تبعا لأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، ولكن هناك أهدافاً أساسية للتنمية تسعى إليها معظم الدول وهي:

- زيادة الدخل القومي الحقيقي، وتقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات؛
- رفع مستوى المعيشة، ومعالجة مشكلة الفقر وسد حاجات الإنسان والتعامل بحكمة مع النمو السكاني[1]؛
- التوسع في الهيكل الإنتاجي، وبالتالي زيادة الدخل الفردي والوطني؛
- إعادة توجيه التكنولوجيا ودمج البيئة والاقتصاد في صنع القرار؛
- تأمين الحصول على المياه الكافية والمحافظة عليها؛
- حماية صحة البشر وضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية؛
- ضمان استعمال مستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي؛
- الاستعمال الكفء للطاقة وخفض الآثار المترتبة عن استعمالها السيء؛
- تنمية الدولة من أجل تحقيق استقلالها الذاتي.[2]

فأصبح الاستثمار في المعرفة ضرورة فارقة بين التقدم والتخلف، فمجتمع اليوم يتطلب التنمية المستدامة، " والتنمية المستدامة تتوقف على الاستثمار في المعرفة أي الاستثمار في النمو غير المحسوس، وهذا يعني الاستثمار في تقنيات المعلومات والاتصالات والهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية، أي لابد من الاستثمار في تثقيف العقل البشري إضافة إلى الأرض والمصانع، بشرط لا يسمح بهدر الموارد[3]"

ثالثا: أشكال التنمية المستدامة

لقد كانت حركة الاستدامة البيئية، منذ بدايتها، منقسمة على نفسها– مثل معظم الحركات الاجتماعية الأخرى– إلى جناح معتدل عرف احيانا "بحركة الاستدامة الضعيفة وآخر ثوري عرف أيضا "بحركة الاستدامة القوية ومع أن أجندة التنمية المستدامة في الوقت الحاضر تعكس انتصار الجناح البيئي المعتدل أو الإصلاحي حيث أصبح الوجه الأكثر قبولا من الفكر البيئي لدى الساسة والحكومات في الدول الصناعية المتقدمة، إلا أن الجناح الثوري من الحركة البيئية قد ناضل بدرجة أكبر من أجل الاهتمام

[1] طعيمة سعيد، قضايا التعليم وتحديات العصر، دار العالم الغربي، القاهرة، .2008 ص

[2] المقادمة يسرى محمد، التنمية المستدامة وعلاقتها بالتعليم العالي، مجلة جرش للبحوث والدراسات، مجلد16، عدد 1، الأردن2015 ،ص241 – 268.

[3] مذكور علي أحمد، دور القطاع الخاص في تعزيز اقتصاديات التعليم العالي، مجلة العلوم التربوية، المؤتمر الدولي السابع، التعليم في مطلع الألفية الثالثة الجودة الاتاحة التعلم مدى الحياة، 2009.ص

بجوانب العدالة والديموقراطية للخطر البيئي مؤكدا على أن "العالم المستدام يجب أن يكون عالم أكثر تساويا[1].

1-الاستدامة الضعيفة أو الضحلة (المتمركزة حول الإنسان):

ان تنامي تطور علاقة الإنسان التبادلية مع الطبيعة في ظل ظروف مجتمع المعلومات أو المجتمع ما بعد الصناعي تتمثل في العملية التي تعرف بـ dématérialisations (تقليص الاعتماد على الموارد المادية) والتي تعني الحصول على نفس النتائج أو نتائج أفضل بقدر أقل من استهلاك الموارد المادية من خلال تحويل المنتجات إلى خدمات لدعم وتبرير العمليات الإنتاجية الصديقة (غير الضارة) للبيئة، ونشر التغيرات البنائية المصاحبة لها، إلا أن النسق الاقتصادي الآخذ في التبلور نتيجة لتلك الإبداعات يعاني كما يقول ليفين Levin من عدة تشوهات. فعلى سبيل المثال يلاحظ أن فروع الإنتاج المعلوماتي تتميز بنمو متسارع مما قد يتسبب في حدوث عواقب وخيمة، وعندها يمكن الحديث عن ما يعرف بتأثير فقاعة الصابون بالنسبة لهذا القطاع من الاقتصاد التي تعني أن حدوث أدنى قدر من التغيرات في الحالة السياسية والاقتصادية قد يحدث موجات عديدة من التوتر في سوق الأسهم على مستوى العالم كله[2].

أما فيما يتعلق بمصطلح dématérialisation ذاته فلا يبدو أنه ملائم كعلامة للعمليات القائمة حيث أن أهداف الاستهلاك الإنساني لا يمكن إحلالها كليا بنظائرها الافتراضية. ورغم أن الميزة المحددة للتطور التقني في مجتمع المعلومات تتمثل في الإحلال التدريجي للمتطلبات المادية للاستهلاك بأخرى افتراضية، إلا أن هذه النزعة لا يمكن أن تشمل تماما كل مجالات الاستهلاك، كما أن الاستهلاك غير المادي يظل خطيرا على البيئة التي يعيش فيها الإنسان. فقد أعتقد كثيرون أن تطور أنظمة الاتصال مثلا سيقضي بالتدريج على الروابط القائمة بين الناس، والحاجة إلى الاتصال الشخصي، أو حتى أن الحركة المكانية ستتقلص، حيث سيتم تنفيذ معظم العمليات التي تعتبر سلوكا معتادا للإنسان المتحضر- مثل التسوق، والخدمات البنكية، والعمل- من بعد من خلال أجهزة الحاسوب، ومن ثم يمكن القضاء على واحدة من أكبر الأزمات البيئية المتمثلة في تلوث الهواء الناتج عن عوادم السيارات فضلا عن الازدحام السكاني.

[1] www.uneca-na.org/arabe/un/documents%20et%20etudes/indicateurs-AR(8).doc

[2] French P. W. The Changing Nature of, and Approaches to UK Coastal Management at the Start of the Twenty-First Century. Geographical Journal.170 issue 2, 2004, p116-125.

ومع أنه في ظل هذه الظروف يستطيع الناس أن يقابلوا بعضهم بعضا "افتراضيا"، إلا أنه لا يمكن القيام بكل أشكال النشاط الإنساني بهذه الطريقة ويبقى اللقاء الشخصي هاما. وهذا يؤدي إلى زيادة كبيرة في معدل المسافة التي يقطعها كل شخص أو معدل الرحلات الشخصية.

وهناك أثر أخر لا يقل أهمية لتطور تقنيات الاتصال يتمثل في تنامي استهلاك الطاقة في البلدان المتقدمة. فكل منزل في البلدان المتقدمة تقريبا لديه الكثير من الأجهزة المصممة لكي تستهلك قدرا مطردا من الطاقة. فالأجهزة التي تعمل ليلا ونهارا بدون توقف تعتبر أمرا معتادا كما هو الحال مع أجهزة الحاسوب، ولا يبدو أن مثل هذه النزعة لاستهلاك المزيد من الطاقة في طريقها للتقلص في المستقبل القريب بل أنها تشهد تناميا مطردا، بل أن الأمر سيتطلب إنتاج قدرا أكبر من الطاقة عندما يتم تطبيق الخطط من أجل ما يعرف "بالبيوت الذكية" التي يتم التحكم في كل وظائف الحياة اللازمة فيها عن طريق الأتممة الذكية[1] .

وهناك اتجاهان يتمتعان بشعبية متزايدة ضمن أدبيات هذا الاتجاه. أولهما: ما يشار إليه أحيانا "التحديث الإيكولوجي[2]"، الذي يزعم أن الممارسات الاقتصادية الحالية متجذرة بشكل عميق في نموذج الحداثة ومرتبطة بالمؤسسات العلمية التقنية الحديثة. وبناءا عليه فإن " المؤسسات المهيمنة تستطيع بالفعل أن تتعلم وأن تعلمها يمكن أن ينتج تغيرا مفيدا"[3].

كما يجزم أنصار هذا الاتجاه بأن التوقعات بحدوث ضغوط كبيرة على الناس أو الموارد البيئية أمر غير دقيق، بسبب إغفال قدرة البشر على إيجاد حلول لمشكلات الندرة من خلال إيجاد البدائل وتحسين كفاءة النمو الاقتصادي حتى يستخدم موارد طبيعية أقل وتقليص الاستهلاك، فضلا عن رفض إحداث تغيير جذري في مسار التطور الاقتصادي ومطالب البشر تجاه الأرض. وفي هذا السياق يزعم Dryzek أنه "يمكن النظر للتدهور البيئي كمشكلة بنائية يمكن حلها فقط من خلال الإلمام بكيفية تنظيم الاقتصاد ولكن ليس بطريقة تتطلب نوعا مختلفا تماما من النظام السياسي الاقتصادي". ولذلك يحاول اتجاه التحديث الإيكولوجي التوفيق بين حتميات السوق والالتزامات الإيكولوجية وهذا يعني ضمنا "شراكة

[1] Levin, A. I. Sustainable Development and the Information Society. Russian Studies in Philosophy, 45, No. 1, Summer 2006, 66.

[2] Roberts, P. W. Wealth from Waste: Local and Regional Economic Development and the Environment. Geographical Journal 170, Issue 2, 2004, p126-134.

[3] Hajer, M. A. `Ecological Modernization as Cultural Politics', in Lash, S. et al. Risk, Environment and Modernity: Towards a New Ecology. London: Sage, 1996.p

تتعاون فيها الحكومات والشركات وأنصار البيئة المعتدلون والعلماء لإعادة صياغة الاقتصاد السياسي الرأسمالي وفقا لأسس بيئية يمكن الدفاع عنها.

ويعتبر التحديث الأيكولوجي، كما هو الحال بالنسبة للتنمية المستدامة، مفهوما مطاطيا يفهم ويطبق بطرق مختلفة لكنه يذهب أبعد من التنمية المستدامة في زعمه بأن التوفيق بين البيئة والتنمية ليس فقط ممكنا ولكنه مفيد لقطاع الأعمال أيضا. ويحاول اتجاه التحديث الأيكولوجي أن يأخذ التنمية المستدامة خطوة إلى الأمام لكن في اتجاه مختلف بشكل كبير. فهو يؤكد على أن المجتمع الصناعي لن يكون بمقدوره البقاء فقط بل أنه يستطيع التكيف جيدا وبشكل مثمر مع الضغوط البيئية حيث يزعم أن التحكم المسئول في الضغوط البيئية يمكن أن يكون جيدا لقطاع الأعمال، فالتلوث يعكس عدم الكفاءة وبالتالي يضيف مزيد من التكاليف لقطاع الأعمال[1].

ومع ذلك فهناك من ينتقد الافتراضات النظرية ونتائج صنع السياسة لاتجاه التحديث الإيكولوجي (وخاصة الجانب الأضعف منه) باعتباره مجرد نموذج "للرأسمالية الخضراء"، حيث يزعم كل من Connelly and Smith أن التحديث الأيكولوجي، الذي تم تبنيه في كثير من الدول الصناعية المتقدمة وضمن أجندة التنمية المستدامة التي تبنتها الوكالات الدولية، يبرر الوضع القائم ونمط التصنيع الغربي من خلال إعاقة المواقف الأكثر ثورية للاستدامة من الظهور وعدم الاستغلال الكامل للإمكانات الثورية لمفهوم التنمية المستدامة وترسيخ النموذج المعرفي المتمركز حول الإنسان والتقنية[2].

كما يتهم هذا الاتجاه بتهميش القضايا البيئية وإخضاعها لاعتبارات الاقتصاد أو إدارة الموارد. ففي صياغة الأجندة البيئية أستخدم التحديث الإيكولوجي لغة قطاع الأعمال التي تنظر للبيئة بمعايير نقدية ولم يهتم بها إلا عندما تحقق عوائد اقتصادية مثل توفير التكاليف أو تحقيق ميزة تفضيلية. وهذا التركيز حال دون أن يتضمن اتجاه التحديث الإيكولوجي الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الأوسع التي تعتبر ضرورية في التحول تجاه مزيد من الاستدامة[3]، كذلك ينتقد هذا الاتجاه لاستناده على معايير وقيم للتقدم تتبناها النظرية السائدة للتنمية كقيم الحداثة والعقلانية مما جعل "الخطاب الرسمي" الحالي تجاه صنع السياسة البيئية المتبني للتحديث الإيكولوجي يستبعد بشكل كبير المواقف المختلفة للاستدامة التي تشمل اهتماما أكبر بالحساسية الاجتماعية والثقافية، وتعزيز المشاركة السياسية، وتبني استراتيجيات فرعية –

[1] Hajer, M. A. The Politics of Environmental Discourse: Ecological Modernization and the Policy Process. Oxford: Oxford University Press,1995, p31.

[2] Connelly, J. and G. Smith. Politics and the Environment: From Theory to Practice, London: Routledge, 1999, p59.

[3]Christoff, P. Ecological Modernization. Environmental Politics, Vol. 5, No. 3, 1996, 476-500.

إقليمية ومحلية– للاستدامة ويصفها باللاعقلانية[1]. وينتقد الاتجاه أيضا لكونه يمثل مسارا أحاديا للحداثة الإيكولوجية مما يجعله مفضلا في أوساط التوجه الرئيس للنظرية التنموية الذي يعتبره بمثابة المرحلة الضرورية القادمة من العملية التطورية للتحول الصناعي، وهي المرحلة التي تتسم بهيمنة العلم والتقنية الغربيين فضلا عن سيادة ثقافة الاستهلاك [2].

أما الاتجاه الثاني الذي يشار إليه أحيانا "بالعدالة البيئية" Environmental Justice وأحيانا "الحركة الخضراء" فيمثل مظلة تستخدم لوصف المنظمات التي تحاول تعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة نظرا لحالات عدم العدالة التوزيعية الناتجة عن السياسة البيئية. ويزعم هذا التوجه أن هناك ارتباطا وثيقا بين الجودة البيئية والمساواة الاجتماعية، فحيثما يحدث تدهور للبيئة يكون ذلك مرتبطا في معظم الأحوال بقضايا العدالة الاجتماعية والمساواة، والحقوق ونوعية حياة الناس بشكل عام. ويرى أنصار هذا الاتجاه أن من الظلم تحميل تبعات المخاطر البيئية على كاهل أطراف لم تكن مسئولة عن التسبب فيها وخاصة الفئات الهامشية في المجتمع كالفقراء[3]. وفي هذا السياق يزعم[4] أن هناك ثلاثة أبعاد مرتبطة بهذه القضية، أولا: يلاحظ أن البلدان التي لديها توزيع أكثر عدالة للدخل، وقدر أكبر من الحريات المدنية والحقوق السياسية، ومستوى أعلى من التعليم تميل لأن تتمتع ببيئة ذات جودة أعلى مما عليه الحال في البلدان التي تسجل معدلات أقل في مجالات توزيع الدخل والحريات والتعليم. ولا يقتصر هذا الأمر على المستوى العالمي بل يتكرر أيضا على المستويات الإقليمية والمحلية. ثانيا: يتحمل الفقراء العبء الأكبر من تبعات المشاكل البيئية من تلوث الهواء والماء بينما يستطيع الأغنياء ضمان الحصول على بيئة وصحة أفضل لهم ولأطفالهم. ومما يفاقم هذا التوزيع غير العادل للمشاكل البيئية حقيقة أن الفقراء دوليا وقوميا ليسوا المتسببين الرئيسين في التلوث حيث أن معظم التلوث والتدهور البيئي ناتج عن تصرفات الدول الغنية ذات الاستهلاك المرتفع وخاصة الجماعات الثرية فيها. وهذا الوضع هو الذي دفع إلى بروز حركات العدالة البيئية في الولايات المتحدة. أما البعد الثالث فيرتبط بالتنمية المستدامة التي تبنتها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية منذ قمة ريو 1992م والتي تركز بدرجة أكبر على ضمان الحصول على نوعية حياة أفضل بأسلوب عادل ومتساوي مع العيش ضمن حدود النظم الإيكولوجية الداعمة. إلا أن هذه الاستدامة

[1] Gibbs, D. Ecological Modernization, Regional Economic Development and Regional Development Agencies. Geoforum, Vol. 31, 2000, 9-19.

[2] Christoff, P. Ecological Modernization. Environmental Politics, Vol. 5, No. 3, 1996, 487-488.

[3] Wenz, Peter. Environmental Justice. New York: State University of New York Press, 1988.

[4] Low, Nicholas and Brendan Gleeson. Justice, Society and Nature: An Exploration in Political Ecology. London: Routledge, 1998

وبرغم أهميتها ليست كافية، فالمجتمع المستدام حقا هو ذلك الذي تكون فيه القضايا الأوسع مثل الاحتياجات الاجتماعية والرفاه الاجتماعي والفرص الاقتصادية مرتبطة بشكل تكاملي مع القيود البيئية المفروضة[1] .

ولذلك يؤكد اتجاه العدالة البيئية على قدرة النمو الاقتصادي على الاستمرار ولكن مع التأكيد على إعادة توزيع المنافع والتكاليف بطريقة أكثر عدالة مما يجعله وسيلة للتوفيق بين أجندة التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. ويرتبط هذا بالتأكيد على ضرورة توفر قدر أكبر من العدالة كهدف اجتماعي مرغوب وعادل جوهريا بإدراك أنه بدون نضال المجتمع من أجل قدر أكبر من المساواة الاجتماعية والاقتصادية ضمن المجتمع وبين الدول[2]، ويؤكد هذا الخطاب على وجود علاقة وثيقة بين العولمة النيوليبرالية وحالة عدم المساواة وبين الخطر البيئي والعدالة الاجتماعية وذلك لأن العولمة وسياسات تحرير التجارة المنبثقة عنها تعمل على تسريع وتفاقم الخطر البيئي الذي يحول معظمه وبطريقة ظالمة على لفئات المهمشة الأقل استعدادا لتحمله. ولذلك أعلن أنصار هذا الاتجاه عداءهم للعولمة النيوليبرالية الموجهة من قبل الأقوياء لصالح القلة واتهموها بتهديد البيئة وتحطيم المجتمعات واستغلال موارد العالم الثالث، والتسبب في الحروب وإضعاف الديموقراطية

2-الاستدامة القوية (المتمركزة حول البيئة):

مع أن الاقترابات الاقتصادية للاستدامة الأضعف لم تطرح مسألة انسجام التنمية المستدامة مع النمو الاقتصادي حيث ركزت بشكل أساسي على النمو الاقتصادي، إلا أن محدودية الفضاء والموارد الطبيعية فضلا عن القدرة المحدودة للغلاف الجوي لاستيعاب وتخزين الغازات الدفيئة يجعل التنمية المستدامة التي تتطلب نموا لا محدودا تبدو مستحيلة. ولذا ينظر أنصار الاستدامة القوية (المتمركزة حول البيئة) للأرض كمورد ناضب غير متجدد ومن ثم يزعمون أنه ليس هناك مستقبل بيئي ممكن إلا إذا تم تعديل جذري على جانب الطلب من المعادلة من خلال إعادة التفكير في موقفنا تجاه الطبيعة فضلا عن فكرتنا عن التقدم الاقتصادي والتنمية[3]

[1]Agyeman, Julian & Others. Exploring the Nexus: Bringing Together Sustainability Environmental Justice and Equity, Space & Polity, Vol. 6, No. 1, 2002,p 77–90

[2]Athanasiou, Tom. Divided Planet: The Ecology of Rich and Poor. Athens: University of Georgia Press, 1996. p

[3] See IUCN/WWF/UNEP, World Conservation Strategy: Living Resources for Sustainable Development, 1980, revised in 1990 under the title “Caring for the Earth: a Strategy for Sustainable Living”.

ولذلك تؤكد وجهة النظر هذه المعروفة أيضا "بالإيكولوجية العميقة" "deep ecology" أو المذهب الإيكولوجي (التبيئو) ecologism (الذي يهتم بدراسة العلاقة بين الكائن الحي والبيئة التي يعيش فيها) "المتمركزة حول البيئة" "ecocentric" بأنه لابد من حدوث ثورة في النموذج الإرشادي المهيمن إذا ما أريد إنقاذ كوكب الأرض من الفساد البيئي. وتبعا لذلك فإن هذه النظرة ترى أنه لابد أن نعمل على تكييف أنفسنا للحفاظ على الطبيعة المهددة بالفناء بدلا من تكييف الأرض لتناسب احتياجاتنا. وقد تسبب إصرار أنصار هذا الاتجاه على إحداث تغير بنائي وثقافي في إثارة مخاوف كل من قطاع الأعمال والساسة وأولئك الناس الذين كانوا يرغبون في حلول جزئية للمشاكل البيئية. وقد مثل هذا التوجه حركة الرفض ضد سياسات وممارسات الشركات والحكومات المتعلقة بالبيئة في الدول المتقدمة.

ونتيجة لذلك يركز أنصار الجانب الأقوى للاستدامة على تغيير المطالب تجاه الأرض ويتبنون فهما مختلفا للتنمية المستدامة، حيث يعمدون إلى التأكيد على الاستدامة الإحيائية (البيولوجية) كشرط أولي لأي تنمية، بدلا من التركيز على التأثير الإنساني على استراتيجيات التنمية، ومن ثم ينظر للتنمية المستدامة كوسيلة لتحسين نوعية الحياة الإنسانية مع العيش ضمن حدود القدرة الاحتمالية للأنساق الحيوية للأرض[1].

وتعود جذور الإيكولوجية العميقة إلى الفيلسوف النرويجي آرني نايس Arne Naess الذي ركز على نقد حركة الاستدامة المتمركزة بشريا التي اهتمت بنظره أساسا بالتلوث واستنزاف الموارد. وتؤكد هذه الفلسفة على اعتبار البشر جزءا مكملا للنسق البيئي الذي يعتبر أعلى وأكبر من أي من أجزائه ومن ضمنهم البشر ومن ثم تضفي قيمة أكبر على الكائنات الحية والأنساق والعمليات البيئية في الطبيعة.

ويعتبر مبدأ نايس Naess's doctrine of biospheric egalitarianism للمساواة في المجال الحيوي، الذي يزعم أن لكل الكائنات الحية الحق نفسه في الحياة والازدهار، المبدأ الأساس للإيكولوجيا العميقة. ويتكون هذا المبدأ الذي يعتبر "قلب هذا التوجه" من ثمان نقاط هي:

- إن سلامة واستمرار الحياة البشرية وغير البشرية على الأرض تمثل قيمة بحد ذاتها مستقلة عن نفع العالم غير البشري للاستهلاك البشري.
- أن ثراء وتنوع أشكال الحياة يسهمان في تحقيق هذه القيم، ولهما قيمة في حد ذاتهما أيضا.
- لا يحق للبشر إنقاص هذا التنوع إلا من خلال تلبية الحاجات الحيوية الأساسية.

[1] See IUCN/WWF/UNEP, World Conservation Strategy: Living Resources for Sustainable Development, 1980, revised in 1990 under the title “Caring for the Earth: a Strategy for Sustainable Living”.

- يتوافق استمرار الحياة البشرية وثقافاتها، وكذلك الحياة غير البشرية، مع عدد أصغر من السكان على الأرض.
- أن الاستغلال البشري الحالي للطبيعة مفرط جدا ويزداد الوضع سوءا.
- يجب أن تتغير تلك السياسات لأنها تؤثر في البنى الأساسية الاقتصادية والتقنية والإيديولوجية.
- لابد أن يكون التغيير الأيديولوجي الرئيس من النوع الذي يثمن نوعية الحياة أكثر من مشايعته لنمط العيش الاستهلاكي الحالي المتزايد باطراد.
- على أولئك المؤيدين للنقاط السابقة التزام مباشر بمحاولة إنجاز التغييرات اللازمة[1] .

وتبعا لذلك يتبنى أنصار هذا الاقتراب وجهة نظر مختلفة جدا فيما يتعلق بالعلاقة بين الناس والطبيعة حيث يزعمون أن هدف الاستدامة هو حماية الأنساق البيئية الطبيعية ليس من أجل خير وسعادة البشر فقط، كما هو الحال في النموذج المتمركز حول البشر، ولكن للتأكيد أيضا على أن للطبيعة حقوقا حيوية مشابهة، لا تحتاج إلى تبرير بمعايير منفعتها للبشر، لا يجوز انتهاكها – مثلما أن هناك حقوقا إنسانية لا يمكن التنازل عنها مهما كانت المبررات. والمشكلة بالنسبة لهولاء الذين يعرفون "بالمتمركزين حول البيئة" أن تلك الحقوق الحيوية ليست محترمة في الوقت الحاضر بل أنها عرضة للانتهاك المستمر. ولذا دعا زيمرمان مثلا "إلى إلغاء وجهة النظر المتمركزة حول البشر التي تعتبر الإنسانية ذاتها مصدر كل القيم والتي تنظر للطبيعة حصرا على أنها موارد خام للاستغلال الإنساني" [2]. وتبعا لذلك فإن التمركز حول البشر قد أستبدل بالتمركز حول "المساواة البيئية الحيوية" التي تعني مساواة بين الكائنات الحية والتي تعترف بالحقوق غير الإنسانية أو الحيوية[3].

ولكي تتحقق مثل تلك "السعادة" للبشر ولغير البشر فإن أنصار الإيكولوجية العميقة يؤكدون على الحاجة لتغيير الطلب المفروض على الأرض، فهم يرون أن الاستراتيجية المشتركة المتبعة تتمثل في مزيد من أسلوب الحياة الأصغر اللامركزي المستند على قدر أكبر من الاعتماد الذاتي لكي نخلق نظاما

[1] زيمرمان، مايكل، الفلسفة البيئية: من حقوق الحيوان إلى الإيكولوجية الجذرية، ترجمة معين شفيق رومية، سلسلة عالم المعرفة، عدد 332، الكويت، 2006، ص271.

[2] Zimmerman, M. E. Feminism, Deep Ecology and Environmental Ethics. Environmental Ethics. 9, 1987, p21–44.

[3] See IUCN/WWF/UNEP, World Conservation Strategy: Living Resources for Sustainable Development, 1980, revised in 1990 under the title “Caring for the Earth: a Strategy for Sustainable Living”.

اقتصاديا واجتماعيا أقل تدميرا للطبيعة[1] بدلا من السعي لتحقيق هدف النمو الاقتصادي من خلال استراتيجيات ذات نظرة خارجية مادية.

المطلب الثاني: مؤشرات وابعاد التنمية المستدامة

تغطي التنمية المستدامة جميع الجوانب الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية.

أولا: معايير إعداد مؤشرات التنمية المستدامة

وافقت لجنة التنمية المستدامة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، في دورتها الثالثة على برنامج عمل بشأن مؤشرات التنمية المستدامة يغطي الجوانب الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، والمؤسسية للتنمية المستدامة .وقد أسهمت منظمات حكومية وجماعات أساسية متدخلة كوكالات مسؤولة عن مؤشرات معينة، في بلورة هذا البرنامج[2] .

إن الغاية من برنامج عمل لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة هي بالخصوص التوصل، إلى حدود عام 2001، إلى قائمة بمؤشرات للتنمية المستدامة مكيفة على المستوى الوطني، وتتسم بالمرونة الكافية بحيث يمكن قياسها واستخدامها في بلدان ذات مستويات تنموية مختلفة ومتناسقة على نحو يمكن من إجراء المقارنات ووضع هذه المؤشرات تحت تصرف صانعي القرار على المستوى الوطني .

ويحتوي برنامج العمل على قائمة مكونة من 134 مؤشراً للتنمية المستدامة نُشرت في شهر أغسطس من عام 1966 في وثيقة تعرف باسم " الكتاب الأزرق". هذه المؤشرات مجمعة في أربع فئات كبيرة هي الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والمؤسسية، ومنظمة طبقاً للإطار الكلاسيكي: تركيز، وضعية، إجابة. وكل مؤشر من هذه المؤشرات مبين في بطاقة منهجية مفصلة تبين التعريف، ومناهج الحساب، ومعايير اختيار المؤشر من طرف منظمة الأمم المتحدة. وقد طُلب من البلدان أن تختار من بين هذه المؤشرات تلك التي تتوافق مع أولوياتها الوطنية، وأهدافها وغاياتها .

وتتمثل هذه المعايير في: [3]

[1] Henderson H. Beyond globalization: shaping a sustainable global economy. London: Kumarian Press, 1999.

[2] www.uneca-na.org/arabe/un/documents%20et%20etudes/indicateurs-AR(8).doc

[3] دوجلاس موسشيت، ترجمة بهاء شاهين مبادئ التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص166-167

- أن تعكس شيئا أساسيا وجوهريا لصحة المجتمع الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية طويلة الأمد على مر الأجيال؛
- أن تكون واضحة ويمكن تحقيقها أي ببساطة يستطيع المجتمع فهمها وتقبلها؛
- آن تكون قابلة للقياس ويمكن التنبؤ بها؛
- أن تكون ذات قيم حدية متاحة؛
- أن توضح ما إذا كانت المتغيرات قابلة للقلب ويمكن التحكم فيها أم لا؛
- النواحي الخاصة: ينبغي تحديد الأساليب المستخدمة في إعداد أي مؤشر بوضوح وان يتم توظيفها بدقة وان تكون مقبولة اجتماعيا وعلميا وان يكون من السهل إعادة إنتاجها؛
- الحساسية للزمن: المؤشر يشير إلى اتجاهات نموذجية إذا استخدم كل عام؛
- المنشاة الخاصة مؤسسة تهدف إلى تعظيم أرباحها في سوق تنافسية وان كان في حدود ما تسمح به النظم والقوانين والتقاليد.

ثانيا: أبعاد التنمية المستدامة

وتتمثل أهم هذه الأبعاد:

أ-البعد الاقتصادي: يدور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، وتعمل التنمية المستدامة على تطوير التنمية الاقتصادية مع الأخذ في الحسبان التوازن البيئي على المستوى البعيد والقضاء على الفقر في جميع مراحل النشاط الاقتصادي (مرحلة توزيع واستخدام الموارد- الاستثمار-الانتاج -الاستهلاك -توزيع الدخول)، وتمثل العناصر التالية محور البعد الاقتصادي[1]:

- النمو الاقتصادي المستدام.
- كفاءة رأس المال.
- إشباع الحاجيات الأساسية.

[1] نبيلة فالي، " التنمية من النمو إلى الاستدامة "، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد خلال فترة 7-8 أفريل 2008، الجزء الأول، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 2008، ص ص. 221-288، ص.ص 231-232

- العدالة الاقتصادية.
- تقليص حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية وإيقاف تبديدها.
- المساواة في توزيع الموارد والخدمات.
- الحد من التفاوت في المداخيل.
- تقليص الانفاق العسكري.
- معالجة التلوث ومسؤولية الدول المتقدمة عنه.
- تقليص تبعية الدول النامية.

ب- البعد الاجتماعي والمؤسسي (البشري): يشير هذا البعد إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر وإلى النهوض برفاه الناس، وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية والأمن واحترام حقوق الإنسان، والمشاركة الفعلية في صنع القرار[1]، والمساواة الاجتماعية في الاستفادة من الخدمات، ومكافحة الفقر، تمكين الاقليات الدينية والعرقية وتوعية الأفراد، السكن، التنوع الثقافي، استدامة المؤسسات، وتثبيت النمو السكاني، الاستخدام الكامل للموارد البشرية، والتأكيد على دور المرأة (الحكم الرشيد، التمكين، الشراكة).

ج-البعد البيئي التكنولوجي: من أهم أهداف التنمية المستدامة هو إيجاد توازن بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي والمناخي، وحماية المحيط والاستغلال العقلاني للموارد والحفاظ على مصادر الثروة من أراضي ومياه وغابات وأنهار وبحار ونظم البيئية [2]، وتنوع بيولوجي وحماية البيئة من التلوث ومكافحة التصحر، والحد من استخدام المبيدات الحشرية، وصيانة المياه[3].

[1] خديجة بن طيب هديات، لطيفة بنيوب، " دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة "، التنمية المستدامة والكفاء لاستخدامية للموارد المتاحة، الجزء الأول، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد خلال الفترة 7-8 أفريل 2008، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، ش/م ش/ف، 2008، ص ص. 263-284، ص. 271-273.

[2] خديجة بن طيب هديات، لطيفة بنيوب، المرجع السابق، ص. 273-274،

[3] الطاهر بن يعقوب، مراد شريف، " المهام والوظائف الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار معايير التنمية المستدامة "، التنمية المستدامة والكفاء الاستخدامية للموارد المتاحة، الجزء الأول، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد خلال الفترة 7-8 أفريل 2008، جامعة فرحات عباس، كلية الاقتصاد والتسيير، سطيف، ش/م ش/ف، 2008، ص ص. 737-772، ص. 745-746

فتحقيق التنمية المستدامة رهين بمكافحة مظاهر التدهور البيئي السابقة الذكر، الذي يتحقق باعتماد الإجراءات الوقائية وتكثيفها. في الحقيقة لم يكن اعتماد الاعتبارات البيئية والاجتماعية جزء من المعطيات التي تؤخذ بعين الاعتبار عند وضع خطط اقتصادية إنمائية، بما في ذلك تقييم الآثار البيئية للمشروع قبل البدء في تنفيذه الذي يعطي أبعادا جديدة لقيمة الموارد واستخدامها على أساس تحليل تكلفة – فائدة، وما يترتب عن ذلك من فوائد اقتصادية، إضافة إلى الحفاظ عل البيئة.ولذلك يجب:

– إعطاء سلطة اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالتخطيط لمؤسسات معنية بالبيئة للتقليل من المشاكل البيئية والحد من التدهور البيئي وزيادة استدامة النمو الاقتصادي؛

– إدخال مفهوم الاقتصاد الأخضر والتنمية الخضراء في ثقافة المنتج والمستهلك، لتصبح المعايير البيئية من أهم الشروط التي يجب توافرها في السلعة حتى تدخل الأسواق ومنع السلع التي لا تراعي البعد البيئي، ووسم المنتجات (الإيزو)[1] ؛

– تسخير السياسات البيئة الفنية في استدلال عناصر الإنتاج و الحد من ندرتها، فاستخدام التكنولوجيا الحديثة يساعد على المحافظة على الموارد في المجالات الزراعية والصناعية والمنزلية، وإعادة تدوير المياه والنفايات... ويسدّ الفجوة بين البلدان الصناعية والنامية، ويحد من تلوث البيئة المترتب على حرق الوقود، ونقل النفط والفحم والغاز واستخدام الطاقة النووية؛

– خلق تخصصات في مجال الاقتصاد البيئي على مستوى الجامعات؛

– الوعي البيئي، وإشاعة التعاليم الإسلامية التي تحث على الحفاظ على البيئة[2].

[1] صالح صالحي، " التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثورة البترولية في الجزائر "، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، الجزء الأول، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد خلال الفترة 7-8 أفريل 2008، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، ش/م ش/ف، 2008، ص ص. 867-884، ص.871 .

[2] خديجة بن طيب هديات، لطيفة بنيوب، المرجع السابق، ص. 276-277 .

شكل (1-1) تمثل تفاعل أبعاد التنمية المستدامة.

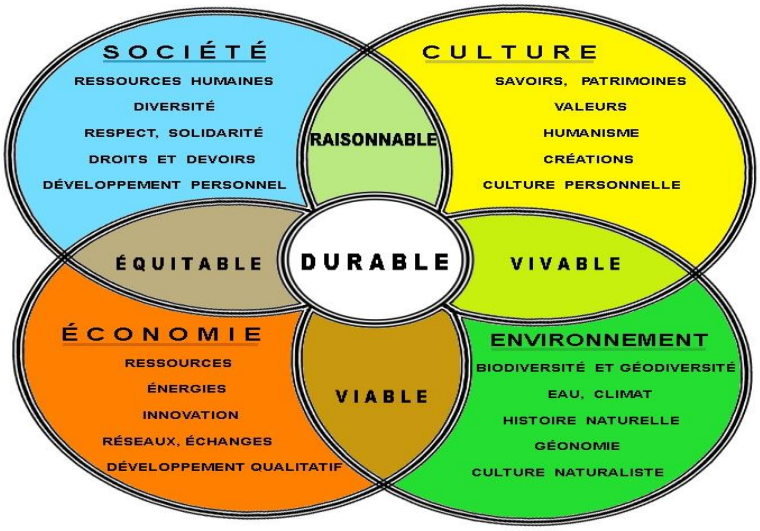

ثالثا: متطلبات تحقيق التنمية المستدامة:

وتتمثل فيما يلي:

أ-**العدالة القائمة على الإنصاف:** وفى ضوء هذا المبدأ ينبغي تنظيم المجتمع على أساس نظرية للعدالة تهدف الى إيجاد التوازن الملائم بين طلبات متنافسة على ثروات البلاد، ويعنى الإنصاف حصول كل انسان على حصة عادلة من ثروات المجتمع وطاقاته، وفى ضوء هذا المبدأ ينبغي إلغاء المسلمات السائدة على المستوى الاجتماعي والمواقع العشوائية القائمة في التنافس حول الامتيازات السياسية والاقتصادية[1].

ب- التمكين: يعد التمكين من أهم المبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة، ويعنى التمكين أن الناس يجب أن يكونوا في وضع يتيح لهم المشاركة الكاملة في القرارات والآليات التي توجه حياتهم ومصيرهم، وتصاغ في غيابهم ودون أن يتمكنوا من التعبير عن حاجاتهم ومشاكلهم الفعلية وطموحاتهم، فالمشاركة تتيح للأفراد الوصول إلى خيارات أوسع في توجيه مصائرهم، وفتح مجالات عمل جديدة، والحصول على وسائل إنتاج وعمل، ومناقشة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

[1] عبد العزيز السنبل، دور تعليم الكبار في التنمية المستدامة وتحقيق متطلبات مجتمع المعرفة، بحث مقدم الى المؤتمر السنوي العاشر لمركز تعليم الكبار، جامعة عين شمس،2012، ص 159

ج- الحوكمة: وتعنى الحوكمة حسن الإدارة والمساءلة، أي خضوع أهل الحكم والإدارة إلى مبادئ الشفافية والحوار والرقابة والمسؤولية، كما تعنى اتباع الآليات السليمة لاتخاذ القرارات المؤثرة في حياة الناس.

د- التضامن: ويعنى المشاركة والتعاون بين الأجيال وبين كل الفئات الاجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات من أجل الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية للأجيال اللاحقة، تأمين الحصص العادلة من النمو لكل الفئات الاجتماعية وكل الدول.

و- الكفاءة: ويعني أن المرء كيف يعمل، فإلى جانب تعلم عمل من الأعمال، يتعين عليه اكتساب كفاءة تجعله قادرا على مواجهة مواقف متعددة، وهذه الكفاءة كثيرا ما تصبح أيسر مثالًا إذا أتيح للدارسين إمكانية الاختيار وفقًا لقدراتهم[1]

[1] عبد الله بيومي، تحقيق التنمية المستدامة مدخل التعليم للجميع في مصر، بحث مقدم" المؤتمر السنوي العاشر لمركز تعليم الكبار، جامعة عين شمس، 2012، ص.282

المطلب الثالث: الاهتمام المحلية والدولية بالتنمية المستدامة

يعتبر مؤتمر الحكومات حول البيئة الإنسانية الذي انعقد في مدينة ستوكهولم في عام 1972م بداية اهتمام حكومات العالم بهذا الموضوع حيث تمخض عنه وثيقتان هما: إعلان ستوكهولم للمبادئ البيئية الأساسية التي ينبغي أن تحكم السياسة، وخطة عمل مفصلة فضلا عن إنشاء برنامج الأمم المتحدة البيئي United Nations Environmental Program (UNEP) كأول وكالة بيئية دولية.

أولا: جهود الدولية في مجال التنمية المستدامة

قد اعترف المؤتمر بالحقوق السيادية للدول لاستغلال مواردها وفقا لسياستها البيئية الخاصة بها، إلا أنه طلب من الدول عند استغلال مواردها ضمان عدم استنزاف الموارد غير المتجددة، وحماية الموارد الطبيعية من خلال التخطيط الحذر لصالح الجيل الحالي والأجيال القادمة كما ورد في (البندين الثاني والخامس). ولتحقيق ذلك التغير وجهت الدول نحو "تبني اقتراب متكامل ومتناسق لتخطيطها التنموي لكي تضمن توافق التنمية مع الحاجة إلى حماية وتحسين البيئة". ولذا كان إعلان استوكهولم أول محاولة لتقييد حق الدول في استغلال مواردها الطبيعية وخاصة تلك المتسمة بطبيعة غير متجددة، بطريقة غير معيقة[1].

وتبرز أهمية مؤتمر ستوكهولم في أنه حدد علاقة مشتركة بين استنزاف الموارد بهدف التنمية وحماية البيئة، وهي علاقة تم تبنيها لاحقا في استراتيجية الحماية البيئية الدولية التي بلورت ولأول مرة مفهوم "التنمية المستدامة"، عندما أكدت على أنه "لكي تكون التنمية مستدامة فلابد أن تأخذ في الحسبان العوامل الاجتماعية والبيئية فضلا عن الاقتصادية." وقد مثلت تلك الاستراتيجية بدورها الخلفية الإطارية لتقرير بروندتلاند الذي منح المفهوم شعبية واسعة ومهد الطريق أمام تبنيه بإجماع دولي منقطع النظير في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية البيئية The United Nations Conference on Environment and Development (UNCED) ثم من خلال إعلان ريو وأجندة.

ومع أن استجابة غالبية الحكومات لنداءات المهتمين بحماية البيئة كانت بطيئة جدا خلال العقد الذي أعقب مؤتمر ستوكهولم فضلا عن التقدم الضئيل الذي حدث في مجال البيئة، عندما تمت الموافقة في عام 1972م على المعاهدة الدولية للاتجار بالأحياء البرية النباتية والحيوانية المهددة بالانقراض Convention on International Trade in Endangered Species of Wild Fauna and Flora (CITES)، إلا أن قضية البيئة شهدت انتكاسة غير متوقعة في عام 1974م عندما تبنت

[1]Buckingham S. Ecofeminism in the Twenty-First Century. Geographical Journal.170, Issue 2, 2004, 146-154

الجمعية العامة للأمم المتحدة الوثيقة المتعلقة بحقوق وواجبات الدول Charter of Economic Rights and Duties of States (CERDS) التي أكدت على "حقوق" الدول في التنمية، لكنها تحاشت أي إشارة للمعايير البيئية[1] . ومما زاد الطين بلة أن نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات قد شهدت تجاهلا واضحا للقضية البيئية في الدول الأكثر تقدما مع تأكيد حكوماتها المتزايد على "حلول" السوق الحرة، بالتزامن مع تخلي تلك الدول عن مسئوليتها عن النتائج البيئية السلبية للعمليات الاقتصادية. ولذا يمكن القول بأن الاتجاه السائد في تلك المرحلة كان بعيدا عن أي إجماع دولي تجاه قضايا البيئة.

وبقي الأمر هكذا حتى جاءت نقطة التحول الحاسمة في عام 1983م عندما طلب الأمين العام للأمم المتحدة من رئيسة وزراء النرويج آنذاك، جرو هارلم بروندتلاند Gro Harlem Brundtland تشكيل لجنة للبحث عن أفضل السبل التي تمّكن كوكبنا الذي يشهد نموا سكانيا متسارعا من أن يستمر في الإيفاء بالاحتياجات الأساسية من خلال صياغة افتراضات عملية تربط قضايا التنمية بالعناية بالبيئة والمحافظة عليها، وترفع من مستوى الوعي العام بالقضايا ذات الصلة بالموضوع. ومع نشر الوكالة (التي أصبحت تعرف بالوكالة العالمية للبيئة والتنمية، والمعروفة اختصارا WCED) لتقريرها " مستقبلنا المشترك" Our Common Future" في عام 1987م، الذي جاء متزامنا مع الصدمة البيئية الأكبر للرأي العام العالمي المتمثلة في اكتشاف ثقب الأوزون "ozone hole" فوق القارة المتجمدة الجنوبية والتي دفعت إلى الاتفاق في نفس العام على بروتوكول مونتريال لمعاهدة فينا حول حماية طبقة الأوزون بهدف تنظيم استخدام وإطلاق المواد المستنفدة للأوزون مثل غازات الكلوروفلوروكربون (CFCs) والهالون Halons، أصبح مفهوم "التنمية المستدامة أو المتواصلة Sustainable Development" مفهوما محوريا للتفكير المستقبلي[2]. ومن ثم يمكن القول أن هذه التطورات المقلقة والشعور بأن بقاء البشر ومصيرهم مرتبطان ببقاء ومصير الكائنات الحية الأخرى وكذلك باستمرار كوكب الأرض ومنظوماته مكاناً صالحاً للحياة، فضلا عن الإدراك العالمي بمدى ما وصلت إليه الأمور من سوء منذ عام 1973م قد أسهمت بشكل مباشر في انعقاد أول قمة بيئية عالمية من نوعها هي قمة الأرض في مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية عام 1992م.

وتكمن أهمية أول قمة للأرض في ريو في أنها قد وضعت حجر الأساس لرؤية عالمية جديدة عن البيئة محولة الأجندة الكونية إلى التنمية المستدامة من خلال إثارة اهتمام الرأي العام العالمي بالعلاقة

[1] كالفرت، بيتر وسوزان كالفرت، السياسة والمجتمع في العالم الثالث: مقدمة، ترجمة عبدالله جمعان الغامدي، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، 2002م.ص 69

[2] كالفرت، بيتر وسوزان كالفرت، مرجع نفسه، ص 70

المتبادلة بين الأبعاد البيئية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية للتنمية، كما مهدت الطريق أمام مفهوم التنمية المستدامة لاختراق الخطاب الاقتصادي والسياسي. ففي تلك القمة ألزم المجتمع الدولي نفسه بمفهوم التنمية المستدامة وقام بالفعل بصياغة قانون دولي بيئي، فمثلا تلزم مادة 27 من إعلان ريو حول التنمية والبيئة الدول والشعوب بتطوير "قانون دولي في مجال التنمية المستدامة"، كما تنعكس الخطوط العريضة لطبيعة ومحتوى القانون الدولي في مجال التنمية المستدامة بشكل واضح في اتفاقيتين تم تبنيهما في مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة والتنمية UNCED، وهما اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول التغير المناخي واتفاقية التنوع البيئي اللتان تمثلان أدوات قانونية دولية لمعالجة المسائل الاقتصادية والبيئية بأسلوب متكامل[1] .

فقد تم الاعتراف بأهمية التنمية المستدامة وعلاقتها بالتغيرات المناخية ضمن الاتفاق الإطاري للأمم المتحدة بشأن التغير المناخي الذي يهدف أساسا إلى العمل على استقرار تركز الغازات الدفيئة GHGs في الغلاف الجوي. حيث يشير البند الرابع من المادة الثالثة إلى أن:

للأطراف حق تعزيز التنمية المستدامة وعليها هذا الواجب. وينبغي أن تكون السياسات والتدابير، المتخذة لحماية النظام المناخي من التغير الناجم عن نشاط بشري، ملائمة للظروف المحددة لكل طرف، كما ينبغي لها أن تتكامل مع برامج التنمية الوطنية، مع مراعاة أن التنمية الاقتصادية ضرورية لاتخاذ تدابير لتناول تغير المناخ (أنظر: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.[2]

وتعتبر الآثار الاقتصادية للمناخ المرتبطة بالتنظيم حاسمة نظرا لأن الخفض الكوني للغازات الدفيئة يمس جوانب حساسة مثل الصناعة، والطاقة، والمواصلات في كل من الدول المتقدمة والنامية. ومع أن خفض مستويات التلوث والحفاظ على الرواسب الكربونية الطبيعية مرتبطان معا بالإطار الأوسع للتنمية المستدامة، إلا أن التركيز على مستويات الانبعاث كان أكثر حضورا نظرا لهيمنة مصالح البلدان الصناعية. وبرغم أن الروابط بين التنمية المستدامة والتغير المناخي قد استقطبت اهتماما متزايدا إلا أن هناك قيودا وعقبات متأصلة فيما يتعلق بتطوير اقتراب عملي يدمج بين إيقاف التغير المناخي وتعزيز

[1] Sands, P. International Law in the Field of Sustainable Development: Emerging Legal Principles, pp. 53-66. in Lang, W. (ed.) Sustainable Development and International Law. London/Dordrecht/Boston: Graham & Trotman/Martinus Nijhoff, 1995. p 65

[2] Grubb, M. International Emissions Trading Under the Kyoto Protocol: Core Issues in Implementation. RECIEL 2,1998, 140-146.

التنمية المستدامة. وبرغم أن كل المحاولات التي تمت في هذا المجال قد أدعت أنها متطابقة مع الهدف الأساس للميثاق إلا أنه أصبح واضحا أنه حتى السؤال الأكثر أساسية والمتعلق بكيفية التوفيق بين التنمية الاقتصادية وحماية الغلاف الجوي للأرض بقي دون إجابة إلى حد كبير.

ويمكن القول بأن هناك عائقان في طريق إيجاد نظام فعال للتحكم في التغير المناخي. يتمثل أولهما في أن إيجاد مثل ذلك النظام يتطلب حدوث تغيير ما في المفهوم التقليدي لسيادة الدولة إلا أنه كان واضحا في المفاوضات خلال المؤتمرات أن مبدأ سيادة الدولة لا يزال مهيمنا وهذا يعني أنه لا يلزم أن تعلن أي دولة صراحة التزامات محددة بل أن الدول حرة في رفض أو قبول التزامات المعاهدة.

أما العائق الثاني فيتمثل في الخلاف العميق في الآراء بين الدول المشاركة فيما يتعلق بالمعايير المطلوبة والطريقة التي من خلالها يتم توزيع المسئولية. ويعكس اتفاق الإطار هذه الاختلافات من خلال استهداف كل من الحماية البيئية وتشجيع التنمية الاقتصادية. فمن خلال السعي لتحقيق الهدف الجوهري للاتفاق الإطاري تدفع الفقرة الثالثة من المادة الثانية من بروتوكول كيوتو بهذا الاختلاف قدما، فمع أن البروتوكول يهدف إلى الحد الكمي لانبعاث الغازات الدفئية GHGs إلا أنه يؤكد من جهة أخرى على الحاجة لتقليص الآثار السلبية لتلك السياسة على التجارة الدولية فضلا عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية الأخرى[1].

وتبعا لهذه الطبيعة الواسعة وغير المحددة لاتفاقية الإطار وهدف البروتوكول فقد منحت الدول المعنية قدرا واسعا من الحرية فيما يتعلق بكل من التفسير والتطبيق. فمع أن الامتثال لاتفاق الإطار يتطلب من الحكومات الوطنية أن تجري بعض التعديلات على سياساتها الوطنية وخاصة في مجالي الطاقة والمواصلات، إلا أن الغموض المحيط بمفهوم التنمية المستدامة يفتح الباب واسعا لاحتمالات المزاعم الاقتصادية حول التكلفة، والفعالية، والتفاؤل التي توظف بشكل مهيمن لرفض أو تأجيل تطبيق سياسات الحد من الانبعاث. وهذه هي الذريعة التي دفعت الكونجرس الأمريكي لرفض المصادقة على بروتوكول كيوتو مما جعل البرنامج البيئي العالم يبكامله في مهب الريح. وحتى في الحالات التي يتم فيها التطبيق ضمن النظم القضائية الوطنية فإن القوانين تبقى ضعيفة، مع منحها الأجهزة الإدارية الوطنية المختلفة، مثل الوزارات ووكالات السيطرة على التلوث ووكالات مقايضة التلوث قدرا واسعا من حرية الاختيار فيما يتعلق بالتفسير أو التطبيق.

[1] بروتوكول كيوتو 2005.

ومع أن مفهوم التنمية المستدامة كان يمثل المحور الأساس للنقاش في قمة الأرض الثانية حول التنمية المستدامة التي انعقدت في جوهانسبرج في أغسطس من عام 2002م وحضرها ممثلون لأكثر من 160 بلدا، بهدف إزالة التناقضات بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة فضلا عن تطوير مزيد من الاتفاقيات في مجال التنمية المستدامة، إلا أن التوقعات منها كانت، وبعكس قمة ريو التي عقدت في 1992م، أقل من المتوقع ثم جاءت النتائج مخيبة للآمال. حيث لم يقتصر الإخفاق على الفشل في التوفيق بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة بل تجاوزه إلى تأكيد عدد كبير من الدول المشاركة، صراحة أو ضمنا، باستحالة تجنب حدوث المزيد من التدهور في الأنساق البيئية للأرض والماء وارتفاع مستويات انبعاث الغازات الدفئية Greenhouse Gases والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية. ويلاحظ، في هذا السياق، أنه برغم الالتزام الكوني بالعمل على استقرار تركز تلك الغازات في الجو إلا أن جزءا ضئيلا فقط من إنتاج الطاقة العالمي اليوم يستند إلى استخدام مواد غير عضوية. ومن ثم يمكن القول أن تزايد وتيرة التدهور البيئي الكوني فضلا عن تزايد معدلات الفقر وتفاقم حال فقراء العالم تشير جميعها إلى حالة ركود في ممارسة أنماط إنتاجية واستهلاكية مستدامة[1].

ولا يزال الجدال مستمرا. ففي الوقت الحاضر تهيمن الاعتبارات الاقتصادية على أجندة الاستدامة الدولية والوطنية على حد سواء، مما يجعل مسألة حماية البيئة تحتل موقعا هامشيا. فبينما تستمر معدلات صافي الدخل القومي للبلدان الصناعية في النمو وتستمر الشركات عبر القومية في التوسع تتفاقم الضغوط على الأنساق البيئية الطبيعية والموارد. وبدلا من مواجهة تحدي تطوير أسلوب مستدام للحياة يستطيع تلبية احتياجات الناس الأساسية في كل مكان دون القضاء على الأنساق البيئية، يتركز الاهتمام في الوقت الحاضر على تحقيق مزيد من النمو الاقتصادي دون الاعتراف بمحدودية الموارد الطبيعية. إن هيمنة المصالح الاقتصادية و "النمو من أجل النمو فقط"، كما يؤكد ليستر براون، قد تغلغل في كل أنحاء الكرة الأرضية[2].

ويمكن القول باختصار أن العالم قد بدأ بالفعل وبصعوبة طريقه تجاه التنمية المستدامة خلال العقد الأول بعد قمة ريو، كما باشر عدد من الحكومات بحماس التزاماتها تجاه توصيات القمة وتنفيذ ما ورد في إعلان ريو وأجندة 21، إلا أن الإنجازات التي تحققت كانت بشكل عام غير كافية ولا يزال هناك الكثير

[1] بروتوكول كيوتو 2005.

[2] Brown, L.R. The Future of Growth" in State of the World Report 1998. The Worldwatch Institute, 1998. 01-21.

الذي يجب القيام به لمواجهة التحديات المختلفة والمتعددة التي تواجه الحياة المستدامة على كوكب الأرض.

ثانيا: جهود الجزائر في مجال التنمية المستدامة

وضعت الجزائر خلال السنوات الخمس الأخيرة، آليات مؤسسية وقانونية ومالية وداخلية لضمان إدماج البيئة والتنمية في عملية اتخاذ القرار، منها على الخصوص كتابة الدولة للبيئة ومديرية عامة تتمتع بالاستقلال المالي والسلطة العامة، والمجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة وهو جهاز للتشاور المتعدد القطاعات ويرأسه رئيس الحكومة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني، وهو مؤسسة ذات صبغة استشارية .

وقد تم إنجاز العديد من الأعمال المهمة في إطار مجهودات التنمية خلال السنوات الأخيرة والتي تدخل ضمن تطبيق جدول أعمال القرن 21، أعطت نتائج جديرة بالاعتبار في العديد من الميادين، منها على الخصوص محاربة الفقر، السيطرة على التحولات الديموغرافية، والحماية والارتقاء بالوقاية الصحية وتحسين المستوطنات البشرية والإدماج في عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالبيئة. وقد لوحظ مع ذلك، أن معوقات كبيرة منها على الخصوص صعوبات تمويلية ومشاكل ذات صلة بالتمكن من التكنولوجيا وغياب أنظمة الإعلام الناجعة، قد أدت إلى الحد من مجهودات الجزائر من أجل تطبيق جدول أعمال القرن 21.[1]

[1] www.uneca-na.org/arabe/un/documents%20et%20etudes/indicateurs-AR(8).doc

المبحث الثاني: التعليم العالي في الجزائر

يعتبر التعليم العالي هو مرحلة محورية هامة في التطور المعرفي للطلاب ويساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي والتنمية من خلال تعزيز الابتكار وزيادة المهارات العالية للخريجين. ويعتبر هو وسيلة لتحسين نوعية الحياة ومعالجة التحديات الاجتماعية والعالمية الكبرى، ومن خلال هذا المبحث سنحاول التطرق الى مؤسسات التعليم العالي والمفهوم العام للجامعة وبالإضافة الى العلاقة بين التعليم العالي والجامعة.

المطلب الأول:تطور التعليم العالي في الجزائرتعددت الكثير من المفاهيم والتصورات العامة التي تتداخل مع بعضها عند تناول موضوعات التعليم العالي والتعليم الجامعي، ونجد هناك العديد من الآراء التي تمزج بين كل من مفهومين، فهناك من يرى بأن التعليم العالي أوسع من مفهوم التعليم الجامعي، وهذا الأخير هو أوسع من مفهوم الجامعة، حيث أن التعليم العالي يحتوي على شبكات ضخمة من المؤسسات (الجامعة، المراكز الجامعية، المدارس الوطنية، المدارس العليا، مؤسسات البحث العلمي....)، فالتعليم العالي بهذا المعنى هو مفهوم أوسع، يشمل العديد من المؤسسات التعلمية والبحثية، في حين نجد أن التعليم الجامعي يعبر عن مراحل تعليمية أكثر من مرحلة الجامعة ذاتها، إذ يشمل مرحلة الجامعة الممتدة بين عامين إلى خمسة أعوام، و يتضمن المدارس العليا، والتي قد تمتد مدتها هي الأخرى ما بين عامين إلى خمسة أعوام، كما يشمل أيضا مرحلة ما بعد الجامعة، أو ما يسمى بمرحلة التعليم للدراسات العليا[1]، أما مفهوم الجامعة فيستخدم فقط ليشير إلى مرحلة الجامعة، وهناك من يضيق في مفهوم التعليم العالي ليجعله كالتعليم الجامعي، كما أن هناك من يضيق فيه[2]، ويعتبره كالجامعة، مما جعل كل مفهوم من المفاهيم الثلاثة السابقة تستخدم للدلالة على الآخر.

أولا: نظام التعليم العالي:

يهدف نظام التعليم العالي إعداد الثروة البشرية، خاصة الكفاءات العالية التي تغذي المجتمع بكل احتياجاته والتي تجعله قادرا على مواكبة التقدم. وبتجسد هذا النظام في:

1- **المدخلات:** تتمثل المدخلات في مجموع الموارد البشرية والمادية والمعلوماتية، التي وجدت بهدف تحقيق رسالة الجامعة، حيث تضم الموارد البشرية كافة الموارد التي تعمل داخل النظام (كالقيادات،

[1] رفيق زراولة، نفس المرجع السابق، ص97 .

[2]محمد عبد الرحمن عبد الله، دراسات في علم الاجتماع، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، 2000 ، ص21

أعضاء الهيئة التدريسية، الموظفين الإداريين، الطلبة....)، في حين تشمل الموارد المادية كافة الإنشاءات التي تسهل سير العملية التعليمية، أما المدخلات المعلوماتية فهي تشمل مصادر المعلومات المختلفة الضرورية للقيام بالعملية التعليمية (كالمكتبات ومراكز البحوث .....)، إضافة إلى هذه المدخلات تحصل الجامعة أيضا على الموارد المالية من مصادر مختلفة (كالمساعدات الحكومية، المنح، المساعدات المقدمة من الشركات، المستثمرون...).

2- **العمليات:** تنقسم العمليات التي تتم داخل الجامعة إلى أدوار أكاديمية تشمل الدروس والمحاضرات، وإجراء الدراسات والبحوث العلمية، وتأليف الكتب والترجمة، والإشراف على الدراسات العليا، إجراء الاختبارات وتقرير مستويات أداء الطلبة، وتطوير معارفهم وتحصيلهم العلمي والدراسي، وغيرها من الأعمال الأخرى .وأدوار إدارية، تتمثل في تلك الخدمات التي تقدمها الجامعة للطلاب، لتعزيز ودعم الخدمات الأكاديمية والتي تشمل إدارة الشؤون المالية، والإشراف على حسن استخدام و إدارة المباني الجامعية وصيانتها، توفير الرواتب والأجور، كما تشمل أيضا عمليات التسجيل، انطلاقا من قبول الطلبة ومتابعة اجتيازهم للسنوات الدراسية، حتى تخرجهم.

أما فيما يخص الأدوار التربوية، فيعد عضو هيئة التدريس نموذجا تربويا، فمهما كانت درجة المعارف والمهارات والتحصيل العلمي الذي يتسم به عضو هيئة التدريس، فإنها لا تعد بديلا عن خصائصه الأخلاقية المرغوبة، وعليه فإن بناء شخصيته المزودة بالمثل والقيم السامية، أمر لا يفترق عن مسؤولية الجامعة في إعدادهم المعرفي والمهاري.

3- **المخرجات:** تتمثل المخرجات في النتائج المتحصل عليها من العمليات، وتضم الموارد البشرية وبالأخص الطلبة الذين يتمتعون بقدر كاف من التأهيل العلمي والمعرفي والأخلاقي، بما يتماشى وحاجات سوق العمل، كما تضم المخرجات كافة ما تنتجه الجامعة من كتب، وبحوث علمية، كرسائل الماجستير والدكتوراه، وما يتم إصداره من مقالات وأبحاث وغيرها.

4- **المجتمع والتغذية العكسية:** باعتبار الجامعة نظام مفتوح، فهي تتأثر ببيئتها وتؤثر فيها، إذ تحصل منها على كافة المدخلات كالطلبة (ومن خلال العملية التعلمية) يعاد هؤلاء الطلبة مرة أخرى بعد التخرج إلى المجتمع، غير أن هذه المخرجات قد لا تتوافق وسوق العمل، مما يتطلب من المؤسسات

التعلمية ضرورة استغلال المعلومات المرتدة إليها، واستخدامها باستمرار في عمليات التحسين والتطوير لمستوياتها[1] .

المطلب الثاني: العلاقة بين التعليم العالي والجامعة

تعددت الكثير من المفاهيم والتصورات العامة التي تتداخل مع بعضها عند تناول موضوعات التعليم العالي والتعليم الجامعي، ونجد هناك العديد من الآراء التي تمزج بين كل من مفهوم التعليم العالي والتعليم الجامعي والجامعة، فهناك من يرى بأن التعليم العالي أوسع من مفهوم التعليم الجامعي، وهذا الأخير هو أوسع من مفهوم الجامعة، حيث أن التعليم العالي يحتوي على شبكات ضخمة من المؤسسات (الجامعة، المراكز الجامعية، المدارس الوطنية، المدارس العليا، مؤسسات البحث العلمي....) ولهذا فإن التعليم العالي بهذا المعنى هو مفهوم أوسع، يشمل العديد من المؤسسات التعليمية والبحثية، في حين نجد أن التعليم الجامعي يعبر عن مراحل تعليمية أكثر من مرحلة الجامعة ذاتها، إذ يشمل مرحلة الجامعة الممتدة بين عامين إلى خمسة أعوام، ويتضمن المدارس العليا، والتي قد تمتد مدتها هي الأخرى ما بين عامين إلى خمسة أعوام، كما يشمل أيضا مرحلة ما بعد الجامعة، أو ما يسمى بمرحلة التعليم للدراسات العليا[2]، أما مفهوم الجامعة فيستخدم فقط ليشير إلى مرحلة الجامعة، وهناك من يضيق في مفهوم التعليم العالي ليجعله كالتعليم الجامعي، كما أن هناك من يضيق فيه[3]، ويعتبره كالجامعة، مما جعل كل مفهوم من المفاهيم الثلاثة السابقة تستخدم للدلالة على الآخر

ثانيا: مفهوم ووظائف الجامعة:

إن إعطاء تعريف موحد للجامعة أمر صعب، ذلك أن كل مجتمع ينشىء جامعته ويحدد أهدافها بناء على ما تمليه عليه مشاكله وطموحه، تبعا لتوجهاته السياسة، الاقتصادية، والاجتماعية، ومن ثم

[1] محمد حسن رسمي، أساسيات الإدارة التربوية، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2004، ص210

[2] رفيق زراولة، نفس المرجع السابق، ص97 .

[3] محمد عبد الرحمن عبد الله، دراسات في علم الاجتماع، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، 2000 ، ص21

تصبح الجامعة مؤسسة تكوين لا تحدد بمفردها أهدافها وتوجيهات تلك الأهداف، بل تتلقى هذه الأهداف[1]، من المجتمع الذي يعتبر مصدر وجودها وأساس بقائها، إضافة إلى ذلك تعتبر هذه الأهداف متغيرة باستمرار، نظرا لارتباطها بالسياق الزماني والمكاني الذي تنشط فيه من جهة، وبحاجات الإنسان المتطورة من جهة أخرى.

1- **مفهوم الجامعة:** تتعدد الزوايا التي يمكن من خلالها النظر إلى الجامعة، فمن زاوية تعليمية هي مؤسسة تعليمية تعرض التعليم العالي وتقوم بالبحث العلمي، ومن زاوية اجتماعية هي مؤسسة اجتماعية تحقق العلاقات الاجتماعية، وتوجه نشاطها لتلبية الطلب الإجتماعي على التكوين العالي، والمساهمة في التنمية الاجتماعية للمجتمع، وحسب مدخل النظم هي مؤسسة تنشط في بيئة سمتها التغير المستمر .رغم هذه الصعوبات، التي جعلت من الصعب الاتفاق على تعريف موحد للجامعة، إلا أن ذلك لا يمنع من عرض بعض التعاريف المعبرة نسبيا عن مفهومها، فمن زاوية الهدف.

تعرف الجامعة بأنها مؤسسة تقوم بصفة رئيسية، على توفير تعلم متقدم لأشخاص على درجة كافية من النضج، يتصفون بالقدرة العقلية، والاستعداد النفسي على متابعة دراسات متخصصة في مجال أو أكثر من مجالات ، وهي أيضا المصدر الأساسي للخبرة والمحور الذي يدور حوله النشاط الثقافي، فمهما كانت المعرفة أساليب التكوين وأدواته[2]، فإن المهمة الأولى للجامعة ينبغي أن تكون دائما هي التوصيل المعرفة الإنسانية في مجالاتها النظرية والتطبيقية، وتهيئة الظروف المناسبة لتنمية الخبرة الوطنية، التي لا يمكن بدونها أن يحقق المجتمع أي تنمية حقيقية في الميادين الأخرى[3] .

أما من الزاوية الاجتماعية، فالجامعة عبارة عن جماعة من الناس، يبذلون جهدا مشتركا في البحثعن الحقيقة،[4] والسعي لاكتساب الحياة الفاضلة، وهي أيضا تنظيم اجتماعي رسمي يتم بداخلها تفاعل اجتماعي بين عناصرها المختلفة، من علاقات وقيم سائدة بين أطراف العملية التعليمية الجامعية.

ومن زاوية أخرى، الجامعة نسق فرعي ضمن نسق المجتمع تتأثر بغيرها من المؤسسات، فهي لم توجد في فراغ بل في سياق ثقافي واجتماعي واقتصادي، ويجب أن تستجيب لمتطلبات المجتمع الذي

---

[1] حنان شطيبي، الحركة النقابية العمالية في الجامعة الجزائرية دافع أم معرقل للأداء، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2008 ، ص116.

[2] نجوى بوزيد، وضعية الخريج الجامعي في المؤسسة الصناعية، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009 ، ص152

[3] سعيد التل وآخرون، قواعد التدريس في الجامعة، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص29

[4] محمد العربي ولد خليفه،ا لمهام الحضارية للمدرسة و الجامعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص177

أوجدها، وإلا فإنها تهمش ويستغنى عنها، فهي تعد نظاما مفتوحا يضم مجموعة من الأنظمة فرعية، تعمل بالتناسق مع بعضها البعض، وتتفاعل مع البيئة التي تتواجد فيها،[1] من أجل تحقيق هدف مشترك، وهو الهدف العام للجامعة.

2- وظائف الجامعة:

إن المتتبع تاريخيا لوظيفة الجامعة في المجتمع، يرى بأن هذه الوظيفة تغيرت بتطور المجتمع، إذ كانت مهمتها ولقرون عديدة تتمثل في المحافظة على المعرفة القائمة ونقلها من جيل لآخر، ولم يكن من مهامها البحث العلمي بمفهومه الحديث، الذي يستهدف نمو المعرفة وتطويرها[2]، إلا أن ظهور الثورة الصناعية وتأثيراتها المختلفة على المجتمعات الأوروبية، أدى إلى ظهور حاجات جديدة لهذه الأخيرة ، جعلت وظائف الجامعة لا تقتصر على التعليم فقط، بل امتدت لتشمل البحث العلمي وخدمة المجتمع، وبالتالي استقرت الجامعة خلال مسيرة تطورها على أداء ثلاث وظائف أساسية تمثلت فيما يلي:

أ. **التعليم:** يعد التعليم أول اهتمام للجامعة، حيث كان دورها يقتصر على سيطرة التعليم الديني والابتعاد عن المجتمع، ومع مرور الوقت تطورت هذه الوظيفة[3]، وأصبحت الجامعة تقدم برامج تعليمية في أنواع التخصصات المختلفة، قصد إعداد الأجيال وتأهيلهم للعمل والمشاركة في التنمية الشاملة، بعد اكتسابهم المهارات والخبرات في مختلف التخصصات ومواقع العمل[4].

ب. **البحث:** تعتبر الجامعة مركزا علميا ومؤسسة لإنتاج المعرفة وتوظيفها في تنمية المجتمع، ويعتبر البحث العلمي أحد أهم وظائفها الأساسية، لما له من دور في إنتاج المعرفة وتجديدها وتطويرها، فهو أهم ركائز نهضة المجتمعات وتقدمها، من خلال توظيف نتائج البحوث والدراسات العلمية في معالجة قضايا ومشاكل المجتمع، وقد عملت العديد من المجتمعات على تنمية الاتجاهات السلبية لدى أساتذتها نحو الاهتمام بإجراء هذه البحوث، وتوفير المناخ العلمي المناسب والحرص على تمويله، كما اهتمت الدول المتقدمة بشكل كبير بهذا القطاع و عملت على تمويله و زيادة الإنفاق عليه، بالإضافة إلى الحرص على تحقيق التنسيق بين البحوث ووضع برامج أساسية لإعداد الباحثين، وبما أن هذا القطاع يشكل الدعامة

[1] رابح تركي، أصول التربية والتعليم، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990 ، ص70

[2] راوية حسن، السلوك التنظيمي المعاصر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004 ، ص323.

[3] سعيد بن حمد الربيعي، التعليم العالي في عصر المعرفة :التغيرات والتحديات، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان،2008 ص27 .

[4] فضيل دليو وآخرون، المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة الجزائرية، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، 2006 ، ص 90.

الكبرى التي تحدد مكانة الدولة، فإن هذه الدول تسعى دائما لتنمية أكبر قدر ممكن من المؤسسات البحثية وتخصيص أكبر ميزانية للإنفاق على البحوث، حيث تخصص إسرائيل لوحدها ما يزيد عن 4 ٪ من ميزانيتها للبحث العلمي وهو ما يعادل 14 مليار دولار سنويا، كما تنفق كلا من كوبا واليابان 1.3٪ و3٪ على التوالي من إجمالي ميزانيتها، بينما لا يزيد ما تنفقه الدول العربية مجتمعة عن 0.02٪ من إجمالي ميزانيتها، وعليه فمهمة الجامعات يجب ألا تقتصر على تخريج الطلبة فقط، بل ينبغي أن تكون مركزا للبحوث، ومحورا لعمليات التنمية المحلية في كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية، من أجل خلق المجتمع العلمي[1].

ت. **خدمة المجتمع:** تختص الجامعات بالتعليم الجامعي والبحث العلمي في سبيل خدمة المجتمع والارتقاء به، من خلال المساهمة في رقي الفكر وتقدم العلم، وتنمية القيم الإنسانية وتزويد البلاد بالخبراء والمختصين في مختلف الميادين، وا ٍ عداد الإنسان المزود بالمعرفة وطرق البحث المتقدمة، ليساهم في بناء وتدعيم المجتمع، ولتحقيق ذلك كان لزاما على الجامعة أن تقوم بتقديم الموارد البشرية ذات المهارة العالية للمجتمع، وأن ترسخ في أعضاء هيئة التدريس،مسؤوليتهم اتجاه برامج خدمة المجتمع وإحداث تغيير اجتماعي إيجابي قصد تشجيع القيم الأخلاقية[2]، والنهوض بالطبقات الاجتماعية التي تعتبر دعامة المجتمع في الرقي والتقدم، ويمكن للجامعة أن تساهم في خدمة المجتمع وتنميته من خلال[3]:

- المشاركة في النشاطات التي يقوم بها الطلبة، كإلقاء المحاضرات في موضوعات التخصص العلمي والمشاركة في الندوات الطلابية الثقافية والفنية؛
- القيام بالبحوث التطبيقية التي تعالج مشكلات المجتمع وتساهم في حلها، تقديم الخبرة إلى المؤسسات التي تطلبها، والمشاركة في الندوات العلمية التي تنظم في قطاعات غير جامعية، وكذلك الإسهام في الدورات التدريبية لتكوين الإطارات العلمية المسيرة للمؤسسات، إضافة إلى تأليف الكتب في ميدان التخصص، والقيام بالترجمة ونقل المعارف من اللغات الأجنبية إلى اللغة الوطنية.

ويرى Burland Alain أن هناك وظائف مختلفة للجامعة تتمثل في[4]:

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التربية والمجتمع، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2002 ، ص567 .

[2] خضير أحمد السامرائي وآخرون، الشراكة بين مؤسسات التعليم والتدريب المهني وسوق العمل، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2003، ص169

[3] بشير معمرية، بحوث ودراسات متخصصة في علم النفس، منشورات الحبر، الجزائر، 2007، ص102

[4] حنان رزق الله، مرجع سبق ذكره، ص 88 .

- مهام اتجاه الطلبة: حيث أن الجامعة موجودة بوجود الطلبة، وأهم ما يمكن أن تقدمه الجامعة للطلبة تكوين عام يهدف إلى التعليم على التفكير والمناقشة والتحليل، والتحضير للتموقع داخل المؤسسة، وبالتالي التحضير للعمل وفق التّخصصات التي يحتاجها سوق العمل.
- مهام اتجاه المجتمع العلمي: إن الجامعة مكان للإبداع، مما يجعلها في تطور دائم ومستمر، و من ثم التميز عن الجامعات الموجودة
- مهام اتجاه المؤسسات: تظهر وظيفة الجامعة اتجاه المؤسسات، من خلال مساهمتها الفعالة في تزويد هذه المؤسسات بالإطارات والكفاءات التي تتماشى مع حاجاتها

إن أداء المؤسسة الجامعية لهذه الوظائف يتوقف على ثلاثة أصناف رئيسية أعضاء الهيئة التدريسية، الطلبة، والهيكل التنظيمي[1] .

ثالثا: هيكلة الجامعة:

تحتاج كل مؤسسة مهما كانت طبيعة نشاطها إلى هيكل تنظيمي، يسمح لها بأداء وظائفها بأكبر فعالية ممكنة بما يحقق أهدافها، والجامعة باعتبارها مؤسسة مسؤولة عن إنتاج المعرفة بحاجة أيضا إلى تنظيم وهيكلة، كونها مجموعة من الموارد البشرية، المادية والمالية تعمل في محيط يتسم بالتغير المستمر . وتسعى الجامعة عن طريق وضع هيكلها التنظيمي، إلى توفير جو العمل المريح للأفراد العاملين بها، بشكل يساعد على إبراز المسؤوليات وحدودها، السلطة ونفوذها، والعلاقة التنظيمية بين مختلف مكوناتها[2]، ويتناسب مع طبيعة أنشطة المؤسسة وتوجهاتها الإستراتيجية، ويتيح حرية الحركة ومرونة التفاعل بين مستوياتها قصد تحقيق ما يلي[3]:

- تحديد علاقات المؤسسة تحديدا واضحا، حيث أن كل فرد في التنظيم يعرف مكانه وعلاقته التنظيمية برؤسائه ومرؤوسيه؛
- توحيد تصرفات الجماعة وتوجيهها نحو الأهداف المشتركة؛
- تجنب الخلط في المهام؛
- تدفق العمل وتسلسله بواسطة قنوات الاتصال الفعالة.

[1] فضيل دليو وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص91 .

[2] ماهر عبد العزيز توفيق، مبادىء إدارة الفنادق، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1996 ، ص74

[3] منال طلعت محمود، أساسيات في علم الإدارة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003 ، ص8

أ- القيادة الجامعية :

الجامعة هي نظام اجتماعي، يضم أفرادا من فئات مختلفة، تمتلكون درجة علمية معرفية معينة، هذا الأمر يستدعي توفر قيادة جامعية خاصة، قادرة على الموازنة بين جميع تلك الفئات، وتُعبر القيادة الجامعية عن القدرة على فهم اللوائح والقوانين، ومحاولة الالتزام بها دون عبادتها أو المغالاة في تطبيقها مع احترام الجوانب الإنسانية والنسيج الإجتماعي المكون للأسرة الجامعية، وكذا ثقافة الثقة والإطار الديمقراطي للمؤسسة الجامعية.

ويلعب رئيس الجامعة دورا فعالا في نجاح هذه القيادة، فهو محور نشاط وسيرورة الجامعة، وجوهر النشاط الإداري فيها، حيث يوفر له منصبه السلطة القانونية التي تسمح له بالتحكم في مجموع موارد الجامعة، وهو المنصب الذي يجعله أكثر تحكما في مناطق عدم التأكد إحدى مصادر السلطة، ونظرا لأهمية الدور الذي يلعبه قائد الجامعة، فإن ذلك يتطلب اختيار قائد قادر على القيام بوظائفه، من خلال العمل وفق نمط القيادة القائمة على الجمع بين الاحترام الصارم للقوانين، والجوانب الإنسانية والاجتماعية، وعموما هناك ثلاث طرق يمكن الاعتماد عليها في عملية الاختيار هي[1].

- **الانتخاب:** في هذه الحالة يتم اختيار قائد الجامعة بعد إجراء عملية انتخابية على مستوى الجامعة تشارك فيها الأسرة الجامعية بكاملها، إما عن طريق ممثليها في المجالس المختلفة، أو عن طريق المشاركة المباشرة، وبذلك يؤدي اعتماد هذا الأسلوب إلى تبني مبدأ الديمقراطية في الاختيار، مما يساهم في التقليل من ظهور أشكال المعارضة والتنظيمات غير الرسمية، وهو الأسلوب المعتمد في الدول المتقدمة.
- **التعيين:** في هذا الأسلوب يتم اختيار قائد الجامعة من قبل الوصاية بإصدار مرسوم تعيين، وهو أسلوب منتشر في الدول النامية، خاصة التي تسعى إلى التحكم في جامعاتها بما يخدم سياستها العامة، وعملية التعيين تتوقف على ضرورة توفر معايير محددة تعمل الوصاية على احترامها، مما يخلق تقبلا لدى مختلف مكونات الأسرة الجامعية للقائد المعين، بالشكل الذي يجنبه الدخول في الصراعات.
- **تقليد الرئاسة بالدوران:** تقتضي هذه الطريقة استفادة كل تخصص في الجامعة من القيادة لفترة زمنية محددة، الأمر الذي قد يخلق رضا لدى الأسرة الجامعية، فالعملية تكون مبرمجة مسبقا، والهدف منها هو تجنب تمركز السلطة عند اختصاص واحد.

[1] رفيق زراولة، مرجع سبق ذكره، ص144.

رغم اختلاف طرق اختبار القائد، إلا أن هذا الأخير يكتسب بموجب المنصب الذي يتقلده، سلطة تمكنه من أداء وظائفه في حدود ما يسمح به هذا المنصب، والى جانب هذا القائد تعتمد الجامعات في هيكلتها على عدد من المجالس، تلعب دورا مهما في سيرورة النشاط الجامعي.

ب- أعضاء الهيئة التدريسية

هيئة التدريس هي مجموعة الأشخاص الناقلين للمعرفة، والمسؤولين عن السير الحسن للعملية التعليمية بالجامعة، والقائمين بوظائف وواجبات مختلفة كالتوجيه العلمي للطلبة، وإجراء البحوث العلمية والإشراف عليها[1] ، فالأستاذ الجامعي هو أساس العملية التعليمية، إذ يعتبر المدرس والباحث في نفس الوقت، ذلك أن أداءه مرتبط بقيامه بهذه المهام، وأداء الجامعة مرتبط بشكل كبير بمستوى أدائه[2].

ت- الطلبة:

يعتبر الطالب الجامعي وهو في مرحلة عمره الشبابية، طاقة المجتمع وعماد نهضته، وذلك لما تتميز به هذه الفئة من المجتمع من خصائص القوة ومواصفات القدرة، التي لا تتوفر لدى غيرها من باقي الفئات، والطالب الجامعي هو من أنهى المرحلة الثانوية بنجاح، ثم التحق بالجامعة، وبدأ احتكاكه بالمناخ الجامعي، حيث الحرية في مقابل المسؤولية، والتكيف نحو نمط الحياة والتعلم، بما يمكنه من بناء ذاته قيميا وديمقراطيا، وعليه فالطالب الجامعي عنصر أساسي وفعال في العملية التعليمية طيلة فترة التكوين كما أنه يمثل النسبة الغالبة في المؤسسة الجامعية[3].

2- الهيكل التنظيمي:

يمثل الهيكل التنظيمي البناء أو الإطار الذي يحدد التركيب الداخلي للمؤسسة، والذي على أساسه تتحدد التقسيمات والتنظيمات والوحدات الفرعية، التي تقوم بمختلف الأعمال والأنشطة التي يتطلبها تحقيق أهداف المؤسسة، كما يوضح نوعية العلاقات بين أقسامها وخطوط السلطة وشبكات الإيصال من أجل تحقيق هدفها.

[1] صالح عبد العزيز، التربية وطرق التدريس، دار المعارض، الاسكندرية، دون سنة نشر، ص76

[2] Jean Donny et All, enseigner a l'université : un métier qui s'apprend ?, département de block, université, Bruxelles, 1996, p: 7.

[3] فضيل دليو وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 94.

3- استراتجية الجامعة:

إن أي مؤسسة تسعى من خلال وظائفها إلى تحقيق أهداف معينة، وتسعى الجامعة من خلال وظائفها السابقة إلى تحقيق أهداف متعددة، منها :

- الارتقاء بمستوى الدراسات الجامعية وتنويعها وتوفير مستلزماتها المختلفة.
- وفير أعضاء الهيئة التدريسية والباحثين الذين يتطلبهم قطاع التعليم العالي.
- إحداث التوازن المطلوب بين تقدم العلوم النظرية وتطبيقاتها.
- إعداد جيل مثقف يتسلح بالعلم، ويعتمده أساسا سليما لإحداث التغييرات المختلفة في جوانب المعرفة وتدعيمها، وفي جوانب التخلف والقضاء عليها.
- الموازنة الحقيقية بين حقوق المواطن وواجباته، مع اعتبار الإنسان قيمة عليا وهدفا أساسيا ضمن تطورات المجتمع.
- إحياء التراث الوطني، وإظهار قيمه التي تتفق مع المجتمع وفقا لأسس حضارية ودينية سليمة.
- التفكير في مشكلات المستقبل وربط معالجتها بالمبادئ والقواعد العلمية المدروسة.
- تحديد موضوع الرسائل العلمية والأطروحات الخاصة بالدراسات العليا، بما يضمن تنمية البحث المرتبط بمتطلبات خطط التنمية القومية.
- إكساب الطلبة طرق التفكير العلمي، من خلال تكوين الطالب تكوينا عقليا سليما يكسبه مرونة فكرية ونظرة موضوعية للأشياء، وحبا حقيقيا يجعله يقبل التطور والتجديد ويشارك في إحداث التقدم للمجتمع؛
- إمداد سوق العمل بذوي الاختصاصات الهامة الذين تحتاجهم قطاعات المجتمع، انطلاقا من عملية متابعة الخريجين في مواقع عملهم.
- تعزيز العلاقات بين الجامعات، والعمل على خلق نوع من الإتصال، تكمل به كل جامعة أوجه النقص لديها، فتتكامل الخبرات وتثرى التجارب، بالشكل الذي يخدم كلا من الجامعة والمجتمع.

إن النظر في الأهداف السابقة يؤكد ضخامة الدور الذي تلعبه الجامعة، فمهما اختلفت أهداف الجامعات في العالم (لأن كل مجتمع ينشىء جامعته بناء على مشاكله واتجاهاته المتعددة)، فإن للجامعة دورا فعالا في إعداد القيادات الضرورية للنهوض بالمجتمع.

المطلب الثالث: التعليم العالي ودوره في التنمية

يعتبر التعليم العالي أحد أهم روافع التنمية للبلد، حيث يحتل مكانة الصدارة في إعداد وتطوير القدرات والمهارات البشرية، وبواسطة التعليم العالي يستطيع البلد أن يواكب حركة التقدم العلمي والتكنولوجي التي يشهدها العالم[1] .

إن المتتبع للدراسات المتعلقة بقضايا التقدم والتخلف، يجد أن هذه الأخيرة لم تعد تقتصر على ما يمتلكه البلد من موارد طبيعية ورأس مال مادي، بل أصبح بناء الأمم الحديثة مرتبط بمدى توفر هذه الأخيرة على الكفاءات المؤهلة ذات التكوين العالي، والتي بإمكانها قيادته عن طريق رسم السياسات التنموية، والعمل على تنفيذها، وهنا يبرز الدور الجوهري الذي تلعبه الجامعة في تنمية قدرات الأفراد، وتزويدهم بالقيم والمعارف التي تمكنهم من الخلق والإبداع، وجعلهم الثروة المنتجة في كافة المجالات[2]، ففي الولايات المتحدة الأمريكية، وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ميلادي، بين Adisson أن (3/1) من الزيادة المحققة في الإنتاجية في تلك الفترة تعود إلى مساهمة التعليم، فقد كانت هذه الأخيرة ضعف مساهمة الرأس مال المادي، مما فسر هذه الزيادة بالعنصر المتبقي والمتمثل في التعليم[3].

كما أثبتت هذه الدراسة بأن التعليم هو استثمار لديه عائد مادي واجتماعي مشجع، وكان ذلك بفعل التطورات التي حققتها المجتمعات المتقدمة نتيجة النهوض بمنظومتها التعليمية، مما نقل الفكر الإنساني من النظر إلى التعليم (لاسيما بعد انفجار نظرية الرأس مال البشري) على أنه استهلاك، إلى النظر إليه على أنه استثمار يتحمل جزء كبيرا من مسؤولية تحقيق التنمية الشاملة، فهو مكون أساسي من مكونات عملية التنمية،أي التنمية بمعناها الواسع الذي يشمل جميع نواحي الحياة، بما فيها نواحي التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، الثقافية، والبشرية[4].

[1] رفيق زراولة، مرجع سبق ذكره، ص144.

[2] حنان رزق الله، مرجع سبق ذكره، ص98

[3] شبل بدران، كمال نجيب، التعليم الجامعي وتحديات المستقبل، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2006 ، ص 56

[4] هشام مصطفى الجمل، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 387.

وحتى يتم تحقيق التنمية بالشكل المطلوب، يستدعي ذلك ضرورة الربط بينها وبين مؤسسات التعليم العالي، من خلال وضع خطة للتعليم العالي، تتماشى مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتستهدف أهدافا رئيسية منها:

– التوسع في التعليم في ضوء حاجات القوى العاملة وحاجات التنمية.

– تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية وتوفير الفرص المتكافئة بين مختلف طبقات المجتمع وبين مناطقه المتعددة، وبين الإناث والذكور، عند رسم سياسة القبول في التعليم العالي.

– رفع الكفاءة الداخلية للتعليم عن طريق القضاء على عوامل الهدر والضياع.

–رفع الكفاءة الخارجية للتعليم العالي، عن طريق تطوير مناهجه، وربطها بأهداف التنمية.

– تزويد المجتمع بالكثير من الخبرات والمهارات لدفع عجلة التنمية.

– القيام بالبحوث والدراسات التي تساعد على إيجاد الحلول لمختلف المشكلات.

– ترسيخ القيم والمعايير والخطط اللازمة لتشجيع التقدم.

نخلص مما سبق إلى أن عملية النهوض بالتنمية الشاملة لأي بلد، لا تنحصر في توفره على الموارد المادية فقط، بل يعتبر العنصر البشري محرك التنمية فيها، ويلعب التعليم العالي الدور المحوري في تكوين وصقل المواهب، بما يسمح بتشكيل الصنوف الأكثر رقيا من رأس المال البشري، ولبلوغ ذلك فإنه يتوجب على المؤسسة الجامعية انتهاج أساليب إدارية حديثة، تجعل كلا من الفرد والمجتمع قادرين على تحقيق التنمية ومواجهة التحديات المتزايدة، ويمثل تطبيق فلسفة إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي إحدى الأساليب التي أثبتت فعاليتها[1] .

[1] إبراهيم مراد الدعمة، التنمية البشرية، الإنسانية بين النظرية والتطبيق، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2009 ، ص101.

خلاصة:

كانت الجامعات ولا زالت تحتل مكانة رائدة في المجتمع، وتلعب دورا جوهرا في تكوين الفرد وتنمية قدراته وصقل مواهبه، فهي مسؤولة عن إعداد وتخريج قادة المجتمع وحملة نهضته، من الذين يقع على عاتقهم عبء نقل المجتمع من حالة التأخر والجمود إلى حالة الانطلاق والتقدم، فالجامعة بحكم موقعها في قمة الهرم التعليمي، تسعى من خلال وظائفها المتمثلة في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، إلى توجيه السلوك وتنمية المهارات والإدراك، بما يمكن من إعداد قادة التنمية إعداد نفسيا وعلميا متوازنا، وبما يضمن تحقيق التطور للمجتمعات.

من هنا ندرك أن هناك علاقة وثيقة بين التعليم والتنمية المستدامة والتي تمثل (التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية والتنمية البيئية)، لا تستطيع التنمية أن تحقق أي خطوة إلا إذا توفرت القوى البشرية المؤهلة، وبالتالي فإن عملية التعليم أو التعلّم بالأحرى هي أساس عملية التنمية المستدامة.

الفصل الثاني :
التنمية المستدامة بجامعة الأغواط دراسة استبيانية

تمهيد :

يحتوي هذا الفصل على نبذة تاريخية عن التعليم العالي بالجزائر، وبعض التطورات التي شهدتها جامعة عمار ثليجي بالأغواط، بالإضافة الى عرض وتحليل النتائج والتعقيب عنها، واستعراض خصائص كل متغير لعينة الدراسة للتحقق من صحة الفرضيات المطروحة في البحث وكذلك تحليل النتائج التي كشفت عنها الدراسة وأفرزتها المعالجة الإحصائية للبيانات المحصل عليها.

المبحث الاول: التعليم العالي بالجزائر

الجزائر واحدة من بين الدول التي حاولت تطوير منظومتها التعليمية في المؤسسات الجامعية، سواء من حيث الكم أو الكيف (النوع) منذ استقلالها، وهذا من خلال الإصلاحات الي عرفها التعليم العالي والبحث العلمي، حيث عرفت توسعا كبيرا في عدد الجامعات وزيادة المقاعد البيداغوجية من حيث الكم، أما من حيث النوع فلا تزال تقوم بمحاولات لكسبها ومحاولات التغيرات و التطورات العالمية من خلال تبنيها لنظام LMD والاهتمام بجودة الخدمات التعليمية التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي بالجزائر، من خلال توفير مدخلات تتميز بجودة ومن بين هذه المدخلات هيئة التدريس.

المطلب الاول: تطور التعليم العالي في الجزائر

إن الاطلاع على الوثائق المتعلقة بالتعليم العالي في الجزائر، يبين أن هذا القطاع كان يحتوي على جامعة واحدة خلال حقبة الاستعمار الفرنسي هي جامعة الجزائر، أسست هذه الأخيرة سنة 1877 وأعيد تنظيمها سنة 1909 وكانت تضم أربع كليات هي[1]: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، كلية العلوم والفيزياء والكلية الرابعة للطب والصيدلة، وقد أنشئ هذا القطاع لخدمة المواطنين الفرنسيين، حيث دلت الإحصائيات بأن قطاع التعليم بصفة عامة، لم يكن يضم أكثر من 10٪ من الجزائريين، أما التعليم العالي فلم يستفد منه إلا نحو 300 طالب، وهذا بحكم أن الجامعة كانت فرنسية المنشأ، وأنها جاءت لخدمة أبناء الفرنسيين المعمرين المتواجدين بالجزائر، وقد انتهجت فرنسا في البداية استراتيجية تكوين نخبة مزيفة من المثقفين الجزائريين مقطوعة الصلة عن الجماهير الشعبية، من أجل الاستعانة بهم في تنفيذ سياستها الاستعمارية، غير أن سياسة المستعمر لم تكن ناجعة بالقدر الذي كان يتصوره، حيث أصبح الأفراد المتعلمون سواء نالوا تعليما جامعيا أو غيره يمثلون أكبر خطر على تواجدهم في الجزائر، وقد أعلن رئيس المجلس الجزائري الأعلى وهو فرنسي في عام 1886 قائلا: (لا يزال يتضح لنا من التجربة أن المواطنين الجزائريين الذين نعلمهم التعليم الراقي هم الذين يبدون لنا الكثير من العداوة) كما أعلن المجلس الأوروبي الأعلى باسم الأوروبيين في الجزائر في أول مارس 1908 بأن العرب شعب حقير وأنهم لا يصلحون إلا خدما للمستعمرين أو عمالا أو بنائين وفقط[2]، وإخلاصا لروح هذه السياسة العنصرية ضد تعليم الجزائريين كانت الجامعة الجزائرية شبه مغلقة في وجه أبناء الجزائر المتعطشين للعلم والمعرفة ولم تفتح للبعض منهم إلا بصعوبة كبيرة .

[1] رابح تركي، أصول التربية والتعليم، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص146.

[2] رابح تركي، ابن باديس رائد التربية والإصلاح في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص134.

هذه نظرة عامة عن صورة التعليم العالي في الجزائر حتى قيام الثورة التحريرية ضد الاستعمار سنة 1954، التي دفعت بأغلبية الطلبة الجزائريين في 19 ماي 1956 إلى مغادرة مقاعد الدراسة لتلبية واجب الدفاع عن الوطن وحمل السلاح ضد الاستعمار، ليلتحقوا بصفوف الثورة ويعلنوا إضرابهم عن التعليم حتى تتحرر الجزائر، وبعد الاستقلال مباشرة وجدت الجزائر نفسها أمام تحديات الأمية والجهل و الفقر والتخلف.

1-التعليم العالي في الفترة 1962-1969:

ورثت الجزائر بعد الاستقلال وضعا مزريا على جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية، الثقافية والدينية، وبقيت الجامعة الجزائرية بنفس الأسلوب الذي تركه الاستعمار، فرنسية في برامج التعليم، في هيئة التدريس وحتى أساليب وأنظمة الامتحانات والشهادات، وأمام هذا الأمر اتجهت الجزائر إلى الاهتمام بالتعليم عموما والتعليم العالي خصوصا لأن هذا القطاع هو الأكثر أهمية بصفته المنتج للإطارات القادرة على قيادة التنمية، واعتمدت الدولة على سياسة التوازن الجهوي في خدمة المصالح العامة، كما وجدت الجزائر سنة 1962 نموذجا جامعيا يتمثل في بنية خاصة ببلد أجنبي يختلف في الانتماء الحضاري وفي مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي عن أصول المجتمع، إلا أن آثار المنظومة الفرنسية بقيت على الجامعة خصوصا، وقد بدا هذا الامتداد للجامعة الفرنسية و اضحا جدا إلى درجة أن الدولة الفرنسية كانت إلى غاية نهاية فترة الستينات تعترف بكامل الحقوق لمعظم الشهادات التي كانت تمنحها الجامعة الجزائرية، لكن المشكل الذي واجه الدولة في هذه الفترة هو تكوين إطارات سامية بوتيرة مستعجلة لسد النقص المتواجد آنذاك سواء على مستوى المؤسسات التعليمية أو قطاعات الاقتصاد الأخرى، لذلك اعتمدت الدولة على سياسة التخطيط بغية توحيد الجهود والوصول إلى الأهداف المنشودة في أقرب وقت، ويعد المخطط الثلاثي من 1967 إلى غاية 1969 الانطلاقة الأولى التي انتهجتها الدولة لتغيير الأوضاع السائدة في تلك الآونة.

واعتبر المخطط الثلاثي الأول أساس تطبيق سياسة التوازن الجهوي وديمقراطية التعليم، حيث شهدت هذه الفترة إنشاء مؤسستين للتعليم العالي: جامعة وهران في عام 1968 و جامعة قسنطينة عام 1969 و كان من أهداف هذا المخطط:

- زيادة أعداد الطلبة والخر يجين بما يتناسب مع احتياجات الوطن من إطارات؛
- توجيه الطلبة إلى مجالات التكوين التي تحتاجها التنمية؛

– لامركزية شبكة التعليم العالي وذلك بتخصص الجامعات حسب متطلبات التنمية والتوازن الجهوي.

مع ارتفاع أعداد الطلبة الوافدين إلى الجامعة بالمقارنة مع الهياكل المخصصة لهذا القطاع، ارتفع عدد الطلبة من 2725 طالب عام 1962–1963 إلى 12243 طالب عام 1969–1970 مما أدى إلى تسجيل عجز في هياكل الاستقبال، الأمر الذي استدعى إيجاد حلول مستعجلة، فتنازلت وزارة الدفاع الوطني عن بعض ثكناتها العسكرية، ورغم زيادة نسبة الطلبة المتخرجين في هذه الفترة، إلا أن الجامعة لم تستطع تغطية الطلب المتزايد على الإطارات في سوق العمل من أجل تلبية احتياجات القطاعات الاقتصادية الأخرى، وعلى هذا الأساس استوجب إصلاح التعليم العالي إصلاحا شاملا وعميقا من حيث الهياكل والبرامج التعليمية، حيث تم إنشاء وزارة متخصصة في التعليم العالي والبحث العلمي سنة 1970 لأن الجامعة قبل هذا التاريخ كانت تحت وصاية وزارة التربية الوطنية.

2–مرحلة الشروع في الإصلاحات 1970–1979:

صادفت هذه المرحلة تنفيذ المخطط الرباعي الأول 1970–1973 والمخطط الرباعي الثاني 1974–1977، كما تميزت بإعادة النظر والتفكير في محتوى نظام التعليم العالي الموروث عن النظام الفرنسي، وفضلا عن تأسيس الوزارة شهدت هاته الفترة تطورا حاسما في مصير الجامعة سنة 1971 ،حيث انطلق الإصلاح الشامل والعميق للتعليم العالي الذي كان الهدف الرئيسي منه تكوين الإطارات كما ونوعا، وتكوين جامعة جزائرية أصيلة مندمجة بشكل أوسع في عملية التنمية، مع إعطاء تصور جديد للدراسات الجامعية ومن أهم خصائص هذا الإصلاح[1] :

– تمديد السنوات الدراسية في بعض التخصصات العليا؛

– إلغاء التنظيم السنوي وتعويضه بالتنظيم السداسي النصف سنوي؛

– تحويل المناهج الدراسية إلى نظام الوحدات من أجل تقييم المعارف ونيل الشهادات.

وقد استهدف إصلاح التعليم العالي فضلا عن إعادة توجيه محتوياته وفقا لسياسات التوظيف وسياسة التنمية، الإسراع في تكوين وتخريج أكبر عدد ممكن من الإطارات الوطنية المؤهلة بأقل تكلفة ممكنة، وذلك باعتماد أربع مبادئ رئيسية هي: الديمقراطية، التعريب، الجزأرة مع تثمين التوجه العلمي

[1] حمزة مرادسي، دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير، جامعة، الحاج لخضر باتنة، 2009، ص70.

والتكنولوجي، من خلال تكوين الطلبة القادرين على استيعاب مجموعة الأفكار العلمية والتقنية الضرورية لإنشاء الصناعات واستصلاح الموارد الطبيعية الوطنية، وتم إنشاء هيئات عديدة ترعى البحث العلمي منها المجلس العلمي للبحث العلمي سنة 1972 ،ثم الهيئة الوطنية للبحث العلمي ومراكز البحث التابعة لها في فروع التكنولوجيا النووية والاقتصاد والفلك وغيرها، ورغم هذه المجهودات المعتبرة التي قامت بها الدولة غير أن الإنجازات السابقة لم تفي بالمتطلبات اللازمة، لهذا واصلت الدولة تطبيق بعض المبادئ من خلال المخطط الرباعي الثاني، الذي وضع لإتمام المخطط السابق ومواصلة التوسع في شبكة التعليم العالي من خلال إنشاء مراكز جامعية على مستوى عدة مدن نتيجة للنمو في أعداد الطلبة الوافدين على الجامعات، ومن بين المنشآت التي شيدت في هذه الفترة: جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين بالعاصمة، جامعة تلمسان، جامعة عنابة، جامعة العلوم والتكنولوجيا بوهران، جامعة باتنة، جامعة البليدة وجامعة تيزي وزو، كما عرفت هذه المرحلة إدخال شعب جديدة لتغطية النقص على مستوى القطاعات الاقتصادية.

3-الفترة من 1980-1998 :

واصلت الدولة الاستعانة بالمخططات طويلة المدى من خلال المخطط الخماسي الأول (1980-1984 (والمخطط الخماسي الثاني (1985-1989 ،(وأهم ما ميز هذه المرحلة ظهور مشروع الخريطة الجامعية سنة 1984 ،التي تتبناها الوزارة كوسيلة لتسيير التعليم العالي حيث حددت من خلالها الأهداف التالية:

- الوصول إلى عدد الطلبة في حدود 150000 طالب، مع زيادة فتح شعب جديدة في تخصصات العلوم والتكنولوجيا؛
- -بناء منشآت يمكنها أن تستقبل من 6000 إلى 8000 طالب؛
- خلق اختصاص نسبي لكل جامعة بحسب المنطقة التي تتواجد فبها، وأرضا حسب متطلبات التنمية لتلك المنطقة، لكن هذا لا يعني فصل الجامعات عن بعضها البعض بل هو بمثابة إحداث التكامل بينها لتجنب تكرار نفس التخصصات في جميع المؤسسات؛
- تحسين جودة التعليم العالي سواء على مستوى البنى التحتية أو الطاقات البشرية .كما وضع في فترة الثمانينات هيكلا جديدا فيما يخص الدراسات في التدرج حيث أصبح هذا الأخير ينقسم إلى قسمين:

- التكوين العالي للتدرج طويل المدى: تتراوح مدة الدراسة فيه بين أربع وسبع سنوات.
- التكوين العالي للتدرج قصير المدى: مدة الدراسة فيه ثلاث سنوات.

كان الهدف من هذا التقسيم تكوين تقنيين سامين لسد النقص في سوق العمل من جهة، وتجديد البرامج لتتماشى مع ظروف البلاد آنذاك جهة أخرى .كما كان للأوضاع الاقتصادية والسياسية التي شهدتها الجزائر خلال فترة التسعينات العديد من الآثار السلبية على قطاع التعليم العالي، إذ عانت الجامعة الجزائرية من أزمة أمنية وعدم استقرار سياسي كبيرين، مما أدى إلى تدهور نوعية مخرجات التعليم العالي نتيجة هجرة أغلب الإطارات نحو البلدان الأجنبية بحثا عن العمل وتحسين ظروفهم المعيشية .

4-التعليم العالي في الفترة 1999-2015:

على غرار باقي المؤسسات الاجتماعية، فإن الجامعة الجزائرية لم يكن من الممكن أن تنعزل عن مؤثرات وضغوطات التوجه الاقتصادي، الذي فرضته جملة من الظروف والحقائق ذات الأبعاد الداخلية والخارجية، وبغرض إدماجها ضمن سيرورة المجتمع، تم إحداث تغيير أو على الأقل محاولة إعادة نظر في بعض جوانب التعليم بالجامعة، وذلك بغرض التوصل إلى خلق نوع من الانسجام والتواصل بين مؤسسة الجامعة وباقي المؤسسات الأخرى، حيث شرعت الدولة في وضع مخططات تنموية خماسية 1998-2002و2005-2009 والمخطط الخماسي 2006-2010 ،وتهدف هذه المخططات إلى تصحيح الأخطاء الموجودة في القطاع والحد من المشاكل التي عرفتها الفترة السابقة، وهذا قصد إيجاد السبل الأنجع للارتقاء بالجامعة وإعطائها مكانة دولية مرموقة عن طريق التعاون مع المنظمات الدولية، وتبني برامج جديدة تواكب التطورات العلمية المعاصرة.

كما عملت الجزائر على رفع حصة ميزانية البحث العلمي من 0.75٪ من الناتج الوطني الخام عام 1999إلى 1٪ عام 2002 حسب ما كان مقررا في القانون التوجيهي، وفي إطار العولمة ووعيا بالمهام المنوطة بالجامعة على المستوى الداخلي من أجل ضمان التطور والتحكم في المعلومات، وعلى المستوى الخارجي من أجل ضمان تواجدها واستمرار تطورها، وبغية تطوير التبادلات الثقافية والحركية البشرية على جميع المستويات، انخرطت الجزائر في السياق العالمي الخاص بإصلاح أنظمة التعليم العالي حيث تم تبني هيكلة جديدة للتعليم العالي (هيكلة نظام ل م د للتعليم) تتيح مقروئية أفضل للشهادات في سوق الشغل، كما تسمح باندماج أحسن للجامعة مع المجتمع وتحسين المردود الداخلي والخارجي، وترتكز هذه[1] الهيكلة الجديدة على تنظيم التعليم في ثلاثة أطوار تتوج بثلاث شهادات :

[1] سمية إبراهيمي، إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر الموقع الالكتروني www. Veecos. net/portal/index.pdf

– **الطور الأول:** مدته ثلاث سنوات بعد البكالوريا يتوج بشهادة الليسانس، وتشمل تكوينا قاعديا أوليا متعدد التخصصات، ويتبع هذا الطور بتكوين متخصص من فرعين :فرع أكاديمي: يتوج بشهادة ليسانس تسمح لصاحبها بمواصلة دراسات جامعية عليا .فرع مهني: يتوج بشهادة تسمح لصاحبها بالاندماج المباشر في عالم الشغل.

– **الطور الثاني:** مدته خمس سنوات بعد البكالوريا يتوج بشهادة ماستر، تدوم هذه المرحلة سنتين ويسمح به لكل طالب تتوفر فيه شروط الالتحاق.

–**الطور الثالث** : مدته ثماني سنوات بعد البكالوريا يتوج بشهادة الدكتوراه .وتعد هذه الإصلاحات أساسية لجعل مؤسسات التعليم العالي قطبا من أقطاب الإشعاع العلمي، حتى نتمكن من رفع كفاءة إطارات ومخرجات المؤسسات التعليمية من جهة، ودفع الاقتصاد نحو تنمية مستدامة من جهة أخرى.

المطلب الثاني: اهداف الجامعة الجزائرية

تهدف مختلف الجامعات إلى إعداد الكفاءات والإطارات المختلفة، التي تتمتع بقيم ومهارات عالية وأنماط سلوك مختلفة، تمكنها من التعامل مع البيئة الخارجية، ومسايرة التطورات والإنجازات الحديثة في مختلف الميادين.

ومع التطور الذي تشهده المجتمعات تعددت أهداف الجامعة، فلم تعد تقتصر على نقل المعرفة فقط بل أصبحت تسعى للتطور والتقدم، بما تكشفه من حقائق وما تسهم به من حلول للمشاكل الراهنة والمستقبلية، وكذا إعداد الإطارات البشرية القادرة على مواجهة تحديات العصر ومتطلباته، كونها أداة المجتمع في صنع قياداته المختلفة، ومصدر أساسي من مصادر الفكر والإشعاع الثقافي.

تعد الجامعة في الوطن العربي إحدى التنظيمات الاجتماعية التي تهدف لإعداد الكفاءات البشرية وتمكين الطالب من التزود بالعلم والمعرفة، وتنمية أنماط التفكير العلمي لديه بالإضافة إلى الاهتمام أكثر بالبحوث العلمية، وتتحدد الأهداف الرئيسية للجامعات العربية في تثقيف الفرد وتنمية معارفه، وكذا تنمية المهارات العلمية وتجديدها باستمرار.

أما بالنسبة للجامعة الجزائرية، فقد عرفت العديد من التغيرات في تحديد ورسم أهدافها بما يتماشى وتطلعات المجتمع المستقبلية، وذلك نتيجة للتطورات التي عرفها المجتمع الجزائري عبر مراحله المختلفة، فبعد الاستقلال كان هدف الجامعة يتمثل في توسيع فرص التعليم العالي وتكوين الأفراد للمساهمة في تنمية وتطور المجتمع في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية، الثقافية والاجتماعية، حيث كانت تركز

أكثر على مطالب المجتمع واحتياجاته في تلك الفترة، بعد ذلك تحدد هدف الجامعة الجزائرية في إصلاح التعليم العالي[1] عام 1970 من أجل خدمة قطاعات التنمية الوطنية والاهتمام بمشاكلها المختلفة، وتوجيه التعليم نحو الفروع التي يحتاجها الاقتصاد الوطني، ومع التطورات التي شهدتها الجامعة الجزائرية نتيجة التقدم العلمي و الثورة التكنولوجية، فقد أصبحت تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

-القيام بنشر المعرفة والعمل على تطوير البحث العلمي.

-إدراج التعليم ضمن الاستثمارات الأساسية من خلال تكوين الإطارات اللازمة لتلبية حاجيات البلد.

-ربط التعليم الجامعي بالمشكلات الوطنية من خلال القيام بالبحوث والدراسات التي تستهدف إيجاد الحلول لمختلف المشاكل التي تعيق نمو البلد.

-إن تحقيق الأهداف السابقة يتطلب من الجامعة الجزائرية مراجعة أهدافها باستمرار، وإ عادة النظر في المناهج وأساليب التدريس، مع أهمية توفير كل الإمكانيات المادية والبشرية، خاصة وأن العمل الجامعي الناجح يحتاج إلى تحديد دقيق للأهداف، وكذا الوسائل التي تؤدي إلى تحقيق تلك الأهداف[2].

المطلب الثالث: تطور جامعة الاغواط

أنشئت جامعة الأغواط لأول مرة كمدرسة عليا لأساتذة التعليم التقني سنة 1986، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 86-165 المؤرخ في: 05-08-1986.

لتضمن تكوين أساتذة التعليم الثانوي والتقني في التخصصات التالية:

- هندسة ميكانيكية
- هندسة مدنية
- هندسة كهربائية

وفي سنة 1997 تمت تحويل المدرسة العليا إلى مركز جامعي بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 97-157 المؤرخ في: 10-05-1997 ليضمن تكوين في مهندس الدولة، ليسانس، الدراسات الجامعية التطبيقية في التخصصات التالية:

[1] سامية جبارة، رضا الأستاذ الجامعي وعلاقته بالأداء الوظيفي في الجامعة الجزائرية، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، ص202.

[2] عبد الرحمن عيسوي، أصول علم النفس التربوي، دار المعرفة الجامعية، 2002، ص 254.

العلوم الدقيقة، الإعلام الآلي، هندسة ميكانيكية، هندسة كهربائية، هندسة مدنية، كيمياء صناعية، بيولوجيا، علوم اقتصادية وعلوم التسيير، لغة وأدب عربي، علم النفس ولأرطفونيا، والحقوق.

وفي سنة 2001 تمت إعادة هيكلة المركز الجامعي ليصبح جامعة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01-270 المؤرخ في: 25-08-2010 لتضم ثلاث كليات وهي :

- كلية العلوم والتكنولوجيا
- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
- كلية الحقوق والعلوم الاجتماعية

وبالموازاة مع إعادة الهيكلة التي عرفنها الجامعة خلال هده السنة تم فتح اختصاصات جديدة وهي: صيانة في الهندسة الكهربائية الموارد المائية، علوم فلاحية، هندسة معمارية، علوم اجتماعية وديمغرافيا، لغة إنجليزية .

ومع التحول الذي عرفه نظام التكوين بقطاع التعليم العالي بالجزائر، تم اعتماد النظام الجديد وفتح تخصصات جديدة في مرحلة ليسانس ل م د مع انطلاقة الموسم الجامعي 2006-2007 وهي: علوم المادة، علوم وتكنولوجيا، رياضيات وإعلام آلي، علوم وتقنيات الرياضة، علوم اقتصادية وعلوم التسيير، لغة فرنسية، علوم اجتماعية، ومع تطبيق السياسة الرامية إلى تعميم نظام ل م د فقد تم فتح تخصصات مكملة في مرحلة الماستر مع بداية الموسم الجامعي 2009-2010.

بلغ عدد التخصصات المفتوحة 156 تخصصا في مرحلة التدرج – ليسانس وماستر-

ووصل عدد مشاريع تكوين في مرحلة الدكتوراه في النظام القديم 363 و286 مشروع في النظام ل.م.د

استفادت جامعة الأغواط برسم ميزانية 2014 من توظيف 83 أستاذ مساعد قسم "ب" و 22 موظفا ليصل بذلك عدد الأستاذة 915 منهم 135 مصف الرتب العليا.

استلمت المؤسسة الجامعية 2000 مقعد بيداغوجي جديد لاحتضان كلية الطب ليصل العدد الإجمالي للمقاعد البيداغوجية 24153 مقعد[1].

[1].عبد الرحمن عيسوي،مرجع سابق ص 255

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة ونتائجها

تساهم الإجراءات المنهجية في إيجاد مرتكز وقد من المعرفة التي تمكن الباحث من التعرف على الجوانب المختلفة للموضوع الأساسي الذي يسعى الباحث لدراسته، كما أنها تساهم في تحديد جوانب القصور في إجراءات تطبيق المنهج وأدوات جمع البيانات المرتبطة بالبحث بحيث يصبح من الممكن أن يتم تعديل تعليماتها التي يقوم بها الباحث وفيما يتعلق بالدراسة الميدانية، فقد تمت عن طريق توزيع استبيان على أعضاء هيئة التدريس، ولتحليل وتفسير النتائج تم استخدام أساليب التحليل الإحصائية. ومن أجل الإلمام بإشكالية البحث وتجسيد الفرضيات، حاولنا في دراستنا هذه الإحاطة بالموضوع، محافظين على التسلسل المنطقي والتدرج في طرح الأفكار قدر الإمكان.

المطلب الاول: الإجراءات المنهجية للدراسة

1-المنهج المستخدم في دراسة :

يعرف منهج الدراسة بأنه مجموع الممارسات والإجراءات المستخدمة، لغرض الحصول على نتائج علمية قابلة للتعميم، ويعد اختيار المنهج الملائم، ذو أهمية بالغة في تحديد صدق النتائج وموضوعيتها، ومساعدة الباحث على دراسة المشكلة، للوصول إلى اكتشاف الحقيقة والحصول على نتائج واقعية صحيحة، فصدق النتائج ومدى مطابقتها للواقع المدروس، يرتبط ارتباطا وثيقا بالمنهج الذي يتبعه الباحث في دراسته لموضوع بحثه، لذلك كان لزاما على الباحث اتباع المنهج المناسب الذي يتماشى مع أهداف الدراسة، ويمكن من وصف الظاهرة المدروسة والكشف عن حيثياتها، من خلال التنسيق بين التحليل النظري والمعطيات الامبريقية المتوفرة. انطلاقا من طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى لتحقيقها، وهي التعرف على مدى تحقيق التنمية المستدامة بجامعة الاغواط من وجهة نظر الاساتذة الجامعيين والاداريين، سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، الذي يمكن من جمع البيانات والحقائق وتحليلها تحليلا دقيقا، والوصول إلى نتائج وتعميمات تساعد في فهم الواقع وتطويره، كما سيتم الاستعانة ببعض الأساليب الإحصائية في عملية عرض وتحليل البيانات.

2-الأدوات المستخدمة في الدراسة :

إن أي دراسة ميدانية لابد أن تعتمد على أداة أو مجموعة من الأدوات، باعتبارها وسيلة أساسية في جمع البيانات وتصنيفها، حيث تتوقف دقة وصدق النتائج المتوصل إليها، على مدى دقة الأدوات

المستخدمة، ونظرا لطبيعة موضوع الدراسة الحالية، وسعيا لجمع البيانات اللازمة، فقد تم الحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بالدراسة الميدانية بدأ بالدراسة الاستطلاعية والمتعلقة بجمع البيانات عن جامعة الاغواط، من خلال الحصول على بعض المعلومات عن الجامعة، كالتطورات التي مرت بها، وبعض مؤشرات تطور الجامعة كالطلبة والاساتذة وكذلك الهياكل البيداغوجية.

وبعدها تم اعداد استبيان متكون 19 عبارة موزعة على 4 محاور كما هو مبين في الجدول الاتي:

جدول رقم (1): توزيع محاور وعبارات الاستبيان.

المحاور	العبارات
الأنصاف	4-3-2-1
التمكين	7-6-5
حسن الادارة والمسائلة	11-10-9-8
التضامن	15-14-13-12
الكفاءة	19-18-17-16

المصدر: من اعداد الطالبتين باستعمال مخرجات الSPSS

يمثل متطلبات تحقيق التنمية المستدامة .

توزيع الاستبيان (في شكله الكتروني) على الأساتذة والإداريين من خلال البريد الالكتروني، وهذا اختصارا للوقت والجهد.

3-الأساليب الإحصائية:

من أجل تحليل نتائج البحث وفقا لطبيعة متغيراته التي تندرج ضمن المتغيرات الكيفية، تم اعتماد الأساليب الإحصائية التالية:

-التكرارات والنسب المئوية؛

-المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة.

1الخصائص الشخصية والتنظيمية لأفراد عينة الدراسة:

–تضمنت الدراسة الحالية متغيرات تصف خصائص عينة الدراسة، يفترض أن لها تأثير وأهمية على متغيرات الدراسة، وفيما يلي استعراض موجز لتوزيع أفراد العينة وتبين الجداول التالية توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات المذكور أعلاه وذلك على النحو التالي :

1-1 متغير الجنس:

جدول رقم (2): نسب وتكرارات متغير الجنس في عينة الدراسة

المتغيرات		تكرار	نسبة مئوية %
الجنس	ذكور	30	100
	إناث	00	00
	المجموع	30	%100

المصدر: من اعداد الطالبتين باستعمال مخرجات الSPSS

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن عدد أفراد العينة المكون من الذكور 100 فرد بنسبة 100% يقابلها من الإناث 100 فرد بنسبة 00% .

2-1 متغير الفئة المهنة:

جدول رقم (3): نسب وتكرار متغير الفئة المهنية لأفراد العينة

المتغيرات		تكرار	نسبة مئوية %
الفئة المهنة	اداري	03	10
	أستاذ مساعد	03	10
	أستاذ محاضر ب	13	43.33
	أستاذ محاضر أ	07	23.33
	أستاذ التعليم العالي	04	13.33
	المجموع	30	%100

المصدر: من اعداد الطالبتين باستعمال مخرجات الSPSS

ويتبين من الجدول رقم (3) أن غلب الأستاذ العينة الذين يشغلون منصب (أستاذ محاضر أ) بنسبة 43.33% وتكرار 13 فرد، يليها الأستاذ الذين يشغلون منصب (أستاذ محاضر ب) فهم بتكرار 07 أستاذ بنسبة 23.33%، يليها الأستاذ الذين يشغلون منصب (أستاذ التعليم العالي) فهم بتكرار 04 أستاذ

بنسبة 13.33%، كما نجد عدد أفرد الذين يشغلون مناصب (أستاذ مساعد واداري) 03 أستاذ واداري بنسبة 10%.

1-3 بعد الأنصاف

الجدول رقم (4) نتائج بعد الأنصاف

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	الدرجة الكلية
1	2.3333	0.80230	28.92	70.00
2	2.1667	0.91287	26.85	65.00
3	1.8667	0.89955	23.14	56.00
4	1.7000	0.87691	21.07	51.00

المصدر: من اعداد الطالبتين باستعمال مخرجات الSPSS

من خلال النتائج الموجودة في الجدول المذكور أعلاه نلاحظ أن نتائج افراد عينة الدراسة في بعد الأنصاف ، جاءت أعلى نسبة 26.85% الذين يرون أن التزام إدارة الجامعة بتوفير نظام تعليمي يمكن للجميع الالتحاق به، وتليها نسبة 28.92% الذين يرون أن الإدارة تدرس شكاوى الطلبة وسوق العمل واقتراحاتهم وتحليل البيانات والمجمعة لديهم، في تقدير احتياجاتهم ورغباتهم الحالية والمتوقعة، وتليها نسبة 23.14% الذين يرون أن الجامعة تقوم بتطوير خطط واستراتيجيات التعليم طويلة الاجل للتعرف على احتياجات جميع الطلبة وسوق العمل الحالية والمستقبلية، وتليها نسبة 21.07% الذين يرون أنه يتم الاعداد للخدمات الجديدة بشكل دقيق لتلبية الاحتياجات وتوقعات الطلبة وسوق العمل المستقبلية.

1-4 بعد التمكين

الجدول رقم (5) نتائج بعد التمكين

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	الدرجة الكلية
5	2.2	0.88	29	66.00
6	1.86	0.81	35	56.00
7	2.26	0.90	36	68.00

المصدر: من اعداد الطالبتين باستعمال مخرجات الSPSS

من خلال النتائج الموجودة في الجدول المذكور أعلاه نلاحظ أن نتائج أفراد عينة الدراسة في بعد التمكين ، جاءت أعلى نسبة 36% الذين يرون أن التزام إدارة الجامعة بتوفير نظام تعليمي يمكن للجميع الالتحاق به، وتليها نسبة 35% الذين يرون أن الإدارة تدرس شكاوى الطلبة وسوق العمل واقتراحاتهم وتحليل البيانات والمجمعة لديهم، في تقدير احتياجاتهم ورغباتهم الحالية والمتوقعة، وتليها نسبة 29% الذين يرون أن الجامعة تقوم بتطوير خطط واستراتيجيات التعليم طويلة الاجل للتعرف على احتياجات جميع الطلبة وسوق العمل الحالية والمستقبلية.

1-5 بعد حسن الادارة والمسائلة

الجدول رقم (6) نتائج بعد حسن الادارة والمسائلة و الحوكمة

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	الدرجة الكلية
8	1.93	0.90719	21.63	58.00
9	2.23	0.81720	25	67.00
10	2.63	0.61495	29.48	79.00
11	2.13	0.77608	23.87	64.00

المصدر: من اعداد الطالبتين باستعمال مخرجات الSPSS

من خلال النتائج الموجودة في الجدول المذكور أعلاه نلاحظ أن نتائج فراد عينة الدراسة في بعد الحوكمة ، جاءت أعلى نسبة 29.48% الذين يرون أن التزام إدارة الجامعة بتوفير نظام تعليمي يمكن للجميع الالتحاق به، وتليها نسبة 25% الذين يرون أن الإدارة تدرس شكاوى الطلبة وسوق العمل واقتراحاتهم وتحليل البيانات والمجمعة لديهم، في تقدير احتياجاتهم ورغباتهم الحالية والمتوقعة، وتليها نسبة 23.87% الذين يرون أن الجامعة تقوم بتطوير خطط واستراتيجيات التعليم طويلة الاجل للتعرف على احتياجات جميع الطلبة وسوق العمل الحالية والمستقبلية، وتليها نسبة 21.63% الذين يرون أنه يتم الاعداد للخدمات الجديدة بشكل دقيق لتلبية الاحتياجات وتوقعات الطلبة وسوق العمل المستقبلية.

1-6 بعد التضامن

الجدول رقم (7) نتائج بعد التضامن

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	الدرجة الكلية
12	1.866	0.89	22.40	56.00
13	1.733	0.90	20.80	52.00
14	2.30	0.87	27.61	69.00
15	2.43	0.81	29.17	73.00

المصدر: من اعداد الطالبتين باستعمال مخرجات الSPSS

من خلال النتائج الموجودة في الجدول المذكور أعلاه نلاحظ أن نتائج أفراد عينة الدراسة في بعد التضامن ، جاءت أعلى نسبة 29.17% الذين يرون أن التزام إدارة الجامعة بتوفير نظام تعليمي يمكن للجميع الالتحاق به، وتليها نسبة 27.61% الذين يرون أن الإدارة تدرس شكاوى الطلبة وسوق العمل واقتراحاتهم وتحليل البيانات والمجمعة لديهم، في تقدير احتياجاتهم ورغباتهم الحالية والمتوقعة، وتليها نسبة 22.40% الذين يرون أن الجامعة تقوم بتطوير خطط واستراتيجيات التعليم طويلة الاجل للتعرف على احتياجات جميع الطلبة وسوق العمل الحالية والمستقبلية، وتليها نسبة 20.80% الذين يرون أنه يتم الاعداد للخدمات الجديدة بشكل دقيق لتلبية الاحتياجات وتوقعات الطلبة وسوق العمل المستقبلية.

1-8 بعد الكفاءة

الجدول رقم (8) نتائج بعد الكفاءة

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	الدرجة الكلية
16	1.9333	0.78492	23.86	58.00
17	2.0667	0.86834	25.51	62.00
18	1.8667	0.86037	23.04	56.00
19	2.2333	0.89763	27.57	67.00

المصدر: من اعداد الطالبتين باستعمال مخرجات الSPSS

من خلال النتائج الموجودة في الجدول المذكور أعلاه نلاحظ أن نتائج أفراد عينة الدراسة في بعد الكفاءة ، جاءت أعلى نسبة 27.57% الذين يرون أن التزام إدارة الجامعة بتوفير نظام تعليمي يمكن للجميع الالتحاق به، وتليها نسبة 25.51% الذين يرون أن الإدارة تدرس شكاوى الطلبة وسوق العمل واقتراحاتهم وتحليل البيانات والمجمعة لديهم، في تقدير احتياجاتهم ورغباتهم الحالية والمتوقعة، وتليها نسبة 23.86% الذين يرون أن الجامعة تقوم بتطوير خطط واستراتيجيات التعليم طويلة الاجل للتعرف على احتياجات جميع الطلبة وسوق العمل الحالية والمستقبلية، وتليها نسبة 23.04% الذين يرون أنه يتم الاعداد للخدمات الجديدة بشكل دقيق لتلبية الاحتياجات وتوقعات الطلبة وسوق العمل المستقبلية.

خلاصة

حاولنا في هذا الفصل اظاهر بعض التطورات التي شهدتها جامعة عمار ثليجي بالأغواط، ومدى مساهمة التعليم العالي بالجزائر في التنمية المستدامة، بالإضافة الى عرض وتحليل النتائج والتعقيب عنها، من خلال النتائج المتوصل اليها ومفادها: ان الجامعة تلتزم بتوفر نظام تعليمي يمكن للجميع الالتحاق به والسماح للعاملين الذين لديهم أفكار متميزة بتقديمها في شكل رسمي لإدارة لجامعة، وتقيم الجامعة مدى فاعلية وكفاءة التغيير في الكليات والمعاهد التابعة لها.

خاتمة

خاتمة:

وختاما يمكن القول أن مفهوم التنمية المستدامة قد لقي قبولا واستخداما دوليا واسعا منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي يحتل يحث اضحى هذا المفهوم مدرج بوضوح على جداول اعمال الدول المتقدمة باعتباره أساسيا، ومن بين اهم متلازمات هذا التطور، التحول البنيوي نحوى اقتصاد المعرفة حيث تكون المعرفة دالة للثروة ومصدرا أساسيا للنمو ومحركا فاعلا لجميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وان مؤسسات التعليم العالي هي في قلب اقتصاد المعرفة والحقول الأخرى المرتبطة به في مقدمتها إدارة المعرفة وذلك لأسباب جوهرية في مقدمتها ان التعليم العالي هو الأصيل للمعرفة وتكوينا وابتكارا وتخزينا وتوزيعا، وان مؤسسات التعليم العالي هو مصدر الأساس لأنشطة البحوث والتطوير وبناء نظام الابتكار، فضلا عن دورها في اعداد أصحاب المعرفة والعاملين في شتى مجالات الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويبقى السؤال المحوري في كل البلدان النامية والمتقدمة في إيجاد الطريقة الأمثل للاستفادة من إمكانية التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي، مع عدم تفويض الأدوار الأخرى التي تؤديها الجامعة في المجتمع.

نتائج الفرضيات:

من خلال ما سبق عرضه سواء في الدراسة النظرية أو التطبيقية يمكن أن نستخلص النتائج التالية:

- يوجد تأثير معنوي لإدارة التعليم العالي على تحقيق التنمية المستدامة.
- يوجد تأثير معنوي لإدارة التعليم العالي على تحقيق بعد الأنصاف والتمكين.
- يوجد تأثير معنوي لإدارة التعليم العالي على تحقيق بعد حسن الحوكمة.
- يوجد تأثير معنوي لإدارة التعليم العالي على تحقيق بعد التضامن والكفاءة.

خاتمة

نتائج الدراسة:

من هذا المنطلق، ترى هذه الدراسة أن الجامعة الجزائرية بحاجة إلى تنمية مستدامة ومتوازنة تركز مبدأ الوقاية بدلا من العلاج، وهذا يعني أن الاستدامة ليست فقط مسألة بيئية، بل أنها تتعامل مع التغيرات والمشاكل في المجالات والاقتصادية والاجتماعية الزراعية والبيئية، ولذا فإن الاستدامة هي فلسفة برؤية جديدة للبحث عن بناءات اجتماعية، ونشاطات اقتصادية، وأنماط إنتاجية واستهلاكية، وتقنيات تعمل على استدامة اجتماعية واقتصادية وتمكين الجيل الحالي وتحسين حياته وضمان حياة ملائمة للأجيال القادمة. ولتحقيق ذلك لا بد من إعادة صياغة النشاطات الحالية أو ابتكار أخرى جديدة ثم العمل على دمجها في البيئة القائمة لخلق تنمية مستدامة على أن تكون مقبولة ثقافيا، وممكنة اقتصاديا، وملائمة بيئيا، وقابلة للتطبيق سياسيا، وعادلة اجتماعيا.

التوصيات

1. وضع رؤية واستراتيجية للتعليم العالي تعمل على تحقيق التعاضد البنيوي بينه وبين المجتمعات لتحقيق توليفة تشمل على دمج وظائف التعليم العالي لتحقيق الإنسانية، والتنمية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية.
2. الانتقال الى استراتيجية جديدة للتعليم وتقوم على منظور التعلم مدى الحياة.
3. استراتيجيات التعليم والتعلم ومدى الحياة تتوجه بصورة مباشرة نحو دعم القطاعات المعرفة او لإعادة انتاجها انتجها في ميادين العلوم والتكنولوجيا وتطبيقاتها في الصناعة.
4. ربط استراتيجية التعليم الجديدة بمبادرات جادة لنسج التفاعل بين المجتمع الأكاديمي والصناعة من جهة والعمل على سد الفجوة الجامعية والصناعة في المنظور والاحتياجات ووسائل العمل من جهة أخرى.
5. إعادة توجيه عملية اعداد وتدريب الكوادر الاكاديمية لضمان ادراج التعليم من اجل التنمية المستدامة ضمن الممارسات التعليمية.

قائمة المصادر
و المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1) إبراهم مراد الدعمة، التنمية البشرية، **الإنسانية بين النظرية والتطبيق**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

2) أسامة الخولي، **مفهوم التنمية المستدامة، أوراق غير دورية**، مركز دراسات واستشارات الإدارة، 1999.

3) بشير معمرة، **بحوث ودراسات متخصصة في علم النفس**، منشورات الحبر، الجزائر، 2007.

4) حسن حسين البيلاوي، **الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد: الأسس والتطبيقات**، دار المسيرة، عمان، 2006.

5) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **التربية والمجتمع**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2002.

6) خضير أحمد السامرائي وآخرون، **الشراكة بين مؤسسات التعليم والتدرب المهني وسوق العمل**، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2003.

7) دوجلاس موسشيت، **ترجمة بهاء شاهين مبادئ التنمية المستدامة**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر،2000.

8) رابح تركي، **ابن بأديس رائد التربية والإصلاح في الجزائر**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

9) رابح تركي، **أصول التربية والتعليم**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.

10)راوية حسن، **السلوك التنظيمي المعاصر**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

11)رمزي أحمد عبد الحي، **التعليم العالي والتنمية** "وجهة نظر نقدية مع دراسات مقارنة"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، 2011.

12)سعيد التل وآخرون، **قواعد التدريس في الجامعة**، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان،1997 .

13)سعيد بن حمد الربيعي، **التعليم العالي في عصر المعرفة:** التغيرات والتحديات، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

14)شبل بدران، كمال نجيب، **التعليم الجامعي وتحديات المستقبل**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2006 .

15)شيراز محمد طرابلسية، **إدارة جودة الخدمات التعليمية والبحثية في مؤسسات التعليم العالي**، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

16)صالح عبد العزيز، **التربية وطرق التدريس**، دار المعارض، الاسكندرية، دون سنة نشر.

17)صلاح محمود الحجار، **السحابة الدخانية، المشكلة، الأثر، الحل**، دار الفكر العربي، مصر،2003.

18)طعيمة سعيد، **قضايا التعليم وتحديات العصر**، دار العالم الغربي، القاهرة، 2008.

19)عبد الرحمن عيسوي، **أصول علم النفس التربوي**، دار المعرفة الجامعية، 2002 .

20)العلوي محمد حسن، **إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي**، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 1998.

21)فضيل دليو وآخرون، **المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة الجزائرية**، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، 2006 .

22)كالفرت، بيتر وسوزان كالفرت، **السياسة والمجتمع في العالم الثالث: مقدمة**، ترجمة عبدالله جمعان الغامدي، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، 2002م.

23)ماهر عبد العزيز توفيق، **مبادىء إدارة الفنادق**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1996 .

24)مجيد خليل حسين، **مبادئ علم الاقتصاد**، ط1، دار الزهر، عمان، 2008.

25)محمد العربي ولد خليفه، **المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعة، الجزائر،1989 .

26)محمد حسن رسمي، **أساسات الإدارة التربوية**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2004.

27)محمد عبد الرحمن عبد الله، **دراسات في علم الاجتماع**، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية للنشر والتوزع، بيروت، 2000.

28)منال طلعت محمود، **أساسيات في علم الإدارة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003 .

29)هشام مصطفى الجمل، **دور الموارد البشرية في تمويل التنمية**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2007.

المجلات والدوريات والمؤتمرات:

30)نبيلة فالي، " **التنمية من النمو إلى الاستدامة** "، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد خلال فترة 7-8 أفريل 2008، الجزء الأول، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، ش أ م ف أ م، 2008.

31)الأمم المتحدة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مشاركة المجتمعات المحلية في التنمية الحضرية في منطقة الأسكوا، نيويورك، ، ص ج، 1998.

32)بروتوكول كيوتو 2005

33)بوزيان الرحماني هاجر، **التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التيسير**، جامعة محمد خيضر، شبكة المعلومات الدولية الانترنت، على الموقع www.univ-chlef.dz/topic/doc/mdm.

34)حنان شطيبي، **الحركة النقابية العمالية في الجامعة الجزائرية دافع أم معرقل للأداء**، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2008 .

35)خديجة بن طيب هديات، لطيفة بنيوب، " **دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة** "، **التنمية المستدامة والكفاء الاستخدامية للموارد المتاحة**، الجزء الأول، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد خلال الفترة 7-8 أفريل 2008، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، ش/م ش/ف، 2008.

36)زيمرمان، مايكل، **الفلسفة البيئية:** من حقوق الحيوان إلى الإيكولوجية الجذرية، ترجمة معين شفيق رومية، سلسلة عالم المعرفة، عدد 332، الكويت، 2006.

37)سمية إبراهيمي، إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر من الموقع الالكتروني www. Veecos. net/portal/index.pdf

38)صالح صالحي، " **التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثورة البترولية في الجزائر** "، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، الجزء الأول، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد خلال الفترة 7-8 أفريل 2008، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، ش/م ش/ف، 2008.

39)عبد الله بيومي، **تحقيق التنمية المستدامة مدخل التعليم للجميع في مصر**، بحث مقدم "المؤتمر السنوي العاشر لمركز تعليم الكبار، جامعة عين شمس، 2012.

40)المقادمة يسرى محمد، **التنمية المستدامة وعلاقتها بالتعليم العالي**، مجلة جرش للبحوث والدراسات، مجلد16، عدد 1، الأردن 268 – 241، 2015.

41)نهى الخطيب، **اقتصاديات البيئة والتنمية**، مركز دراسات واستشارات الإدارة، 2000.

42)عبد الله بيومي، **تحقيق التنمية المستدامة مدخل التعليم للجميع في مصر**، بحث مقدم "المؤتمر السنوي العاشر لمركز تعليم الكبار، جامعة عين شمس، 2012.

43)مذكور علي أحمد، **دور القطاع الخاص في تعزيز اقتصاديات التعليم العالي**، مجلة العلوم التربوية، المؤتمر الدولي السابع، التعليم في مطلع الألفية الثالثة الجودة الاتاحة التعلم مدى الحياة، 2009.

44)المقادمة يسرى محمد، **التنمية المستدامة وعلاقتها بالتعليم العالي**، مجلة جرش للبحوث والدراسات، مجلد16، عدد 1، الأردن 268 – 241، 2015.

45)سالم سعيد القحطاني، **إدارة الجودة الشاملة وإمكانية تطبيقها في التعليم الحكومي**، مجلة الإدارة العامة، 1993، العدد 78.

46)الطاهر بن يعقوب، مراد شريف، " **المهام والوظائف الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار معايير التنمية المستدامة** "، التنمية المستدامة والكفاء الاستخدامية للموارد المتاحة، الجزء الأول، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد خلال الفترة 7–8 أفريل 2008، جامعة فرحات عباس، كلية الاقتصاد والتسيير، سطيف، ش/م ش/ف، 2008.

47)عبد العزيز السنبل، **دور تعليم الكبار في التنمية المستدامة وتحقيق متطلبات** مجتمع المعرفة، بحث مقدم الى المؤتمر السنوي العاشر لمركز تعليم الكبار، جامعة عين شمس، 2012.

I. الرسائل والمذكرات الجامعية:

48)نجوى بوزيد، **وضعية الخريج الجامعي في المؤسسة الصناعية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009.

49)رفيق زراولة، **تنظيم وهيكلة الجامعة الجزائرية**، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2004 .

50)سامية جبارة، **رضا الأستاذ الجامعي وعلاقته بالأداء الوظيفي في الجامعة الجزائرية**، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة.

51)حمزة مرادسي، **دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير، جامعة، الحاج لخضر باتنة، 2009.

i. المراجع باللغة الأجنبية:

1. Asongu , J.J,(2007). "The Legitimacy of Strategic Corporate Social Responsibility as a Marketing Tool" , Journal of Business and Public Policy, Vol 1,N1.

2. Athanasiou, Tom. Divided Planet: The Ecology of Rich and Poor. Athens: University of Georgia Press, 1996

3. Brown, L.R. The Future of Growth" in State of the World Report 1998. The Worldwatch Institute, 1998. 01-21.

4. Buckingham S. Ecofeminism in the Twenty-First Century. Geographical Journal.170, Issue 2, 2004 .

5. Christoff, P. Ecological Modernization. Environmental Politics, Vol. 5, No. 3, 1996, 476-500 .

6. Connelly, J. and G. Smith. Politics and the Environment: From Theory to Practice, London: Routledge, 1999, p59.

7. French P. W. The Changing Nature of, and Approaches to UK Coastal Management at the Start of the Twenty-First Century. Geographical Journal.170 issue 2, 2004 .

8. Gibbs, D. Ecological Modernization, Regional Economic Development and Regional Development Agencies. Geoforum, Vol. 31, 2000, 9-19 .

9. Grosskurth, J. & J. Rotmans. The Scene Model: Getting Grip on Sustainable Development in Policy Making. Environment, Development and Sustainability, 7, no.1, 2005 .

10. Grubb, M. International Emissions Trading Under the Kyoto Protocol: Core Issues in Implementation. RECIEL 2,1998, 140-146.

11. Hajer, M. A. `Ecological Modernization as Cultural Politics', in Lash, S. et al. Risk, Environment and Modernity: Towards a New Ecology. London: Sage, 1996 .

12. Hajer, M. A. The Politics of Environmental Discourse: Ecological Modernization and the Policy Process. Oxford: Oxford University Press,1995.

13. Henderson H. Beyond globalization: shaping a sustainable global economy. London: Kumarian Press, 1999.

14. Jean Donny et All, enseigner a l'université : un métier qui s'apprend ?, département de block, université, Bruxelles, 1996.

15. Levin, A. I. Sustainable Development and the Information Society. Russian Studies in Philosophy, 45, No. 1, Summer 2006.

16. Low, Nicholas and Brendan Gleeson. Justice, Society and Nature: An Exploration in Political Ecology. London: Routledge, 1998

17. Roberts, P. W. Wealth from Waste: Local and Regional Economic Development and the Environment. Geographical Journal 170, Issue 2, 2004.

18. Sands, P. International Law in the Field of Sustainable Development: Emerging Legal Principles, pp. 53-66. in Lang, W. (ed.) Sustainable Development and International Law. London/Dordrecht/Boston: Graham & Trotman/Martinus Nijhoff, 1995 .

19. See IUCN/WWF/UNEP, World Conservation Strategy: Living Resources for Sustainable Development, 1980, revised in 1990 under the title "Caring for the Earth: a Strategy for Sustainable Living."

20. See IUCN/WWF/UNEP, World Conservation Strategy: Living Resources for Sustainable Development, 1980, revised in 1990 under the title "Caring for the Earth: a Strategy for Sustainable Living."

21. Together Sustainability Environmental Justice and Equity, Space & Polity, Vol. 6, No. 1, 2002.

22. WCED, 1987, (World Commission on Environment and Development), Our Common Future, Oxford: Oxford University Press.

23. Wenz, Peter. Environmental Justice. New York: State University of New York Press, 1988.

24. www.unecana.org/arabe/documentsetudes/indicateurs-AR.doc

25. -na.org/arabe/un/documentsetudes/indicateurs-AR(8).doc

26. Zimmerman, M. E. Feminism, Deep Ecology and Environmental Ethics. Environmental Ethics. 9, 1987.

ملاحق

ملاحق

الملحق رقم (01)

الرقم	العبارات	موافق	محايد	غير موافق
.1	التزام إدارة الجامعة بتوفير نظام تعليمي يمكن للجميع الالتحاق به.			
.2	تدرس الجامعة شكاوى الطلبة وسوق العمل واقتراحاتهم وتحليل البيانات والمجمعة لديهم، في تقدير احتياجاتهم ورغباتهم الحالية والمتوقعة			
.3	تقوم الجامعة بتطوير خطط واستراتيجيات التعليم طويلة الاجل للتعرف على احتياجات جميع الطلبة وسوق العمل الحالية والمستقبلية.			
.4	يتم الاعداد للخدمات الجامعية الجديدة بشكل دقيق لتلبية الاحتياجات وتوقعات الطلبة وسوق العمل المستقبلية.			
.5	تتخذ الجامعة القرارات ووضع الخطط، وتحدد الأهداف بمشاركة العاملين من اجل زيادة حس الانتماء لديهم وفي تطوير المؤسسات العلمية			
.6	توفر الجامعة قنوات اتصال فعالة بين الإدارات، والعاملين والطلبة وسوق العمل للحصول على معلومات لأجل تطوير التعليم العالي باستمرار.			
.7	تركز الجامعة على التعليم باستخدام مختلف التقنيات التعليمية الحديثة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة.			
.8	تعمل الإدارة على التحقق من تطبيق مبادئ جودة الحياة الجامعية وتحدد مسؤولية عدم تطبيقها.			
.9	تتخذ إدارة الجامعة القرارات لوضع خطة واضحة تحدد فيها أهدافها.			
.10	التطوير المستمر مسؤولية الجميع بالإدارات الجامعية المختلفة من اجل تحسين جودة الحياة الجامعية.			
.11	تستخدم إدارة الجامعة المكافئات على العاملين من اجل تشجيعهم على تقديم خدمة ذات جودة أفضل.			
.12	تركز الجامعة على البحوث العلمية لأجاد الحلول لجميع المشاكل وبالمشاركة الكاملة مع العاملين في صنع القرار.			
.13	تشخص إدارة الجامعة احتياجات الافراد للتعليم وصياغة أهدافهم وتوفير المصادرة			

	الملائمة لتحقيق تلك الأهداف.				
14.	السماح الاساتذة الذين لديهم أفكار متميزة بتقديمها في شكل رسمي لإدارة الجامعة.				
15.	تحافظ الجامعة على كافة الموارد المتاحة لديها وتستخدمها بشكل امثل في تحقيق اهدافها الاستراتيجية في تطوير التنمية.				
16.	توجد لدى الكلية خطة تدريب سنوية لتنمية وتطوير قدرات العاملين.				
17.	تقدم الادارة المكافآت والحوافز للعاملين من أجل تشجعهم على تقديم جودة أفضل.				
18.	الموظفين منتقون بعناية فائقة ومؤهلين للقيام بوظائفهم ويتم تدريبهم للتطوير المستمر.				
19.	تقيم الجامعة مدى فاعلية وكفاءة التغيير في الكليات والمعاهد التابعة لها خلال تطبيقها لمبادئ الجودة.				

الملحق رقم (02)

		الجنس	المهنة
1	5:27:42 م 03/05/2022	ذكر	استاذ مساعد
2	5:59:55 م 03/05/2022	ذكر	استاذ محاضر ب
3	9:19:12 م 03/05/2022	ذكر	استاذ محاضر أ
4	9:54:30 م 03/05/2022	ذكر	استاذ التعاليم العالي
5	9:57:53 م 03/05/2022	ذكر	استاذ محاضر أ
6	10:18:45 م 03/05/2022	ذكر	استاذ محاضر أ
7	10:35:31 م 03/05/2022	ذكر	استاذ محاضر أ
8	10:48:22 م 03/05/2022	ذكر	استاذ مساعد
9	10:52:45 م 03/05/2022	ذكر	استاذ محاضر أ
10	10:53:00 م 03/05/2022	ذكر	استاذ محاضر ب
11	10:55:00 م 03/05/2022	ذكر	استاذ التعاليم العالي
12	10:57:46 م 03/05/2022	ذكر	استاذ محاضر أ
13	11:08:02 م 03/05/2022	ذكر	استاذ التعاليم العالي
14	11:14:41 م 03/05/2022	ذكر	استاذ التعاليم العالي
15	11:29:36 م 03/05/2022	ذكر	استاذ مساعد
16	11:46:45 م 03/05/2022	ذكر	استاذ محاضر ب
17	12:08:07 ص 04/05/2022	ذكر	استاذ محاضر أ
18	4:15:42 ص 04/05/2022	ذكر	استاذ محاضر ب
19	7:43:43 ص 04/05/2022	ذكر	استاذ محاضر أ
20	8:16:26 ص 04/05/2022	ذكر	استاذ محاضر أ
21	9:29:32 ص 04/05/2022	ذكر	استاذ محاضر أ
22	10:20:32 ص 04/05/2022	ذكر	استاذ محاضر أ
23	12:40:01 م 04/05/2022	ذكر	استاذ محاضر أ
24	1:24:27 م 04/05/2022	ذكر	استاذ محاضر أ
25	1:25:30 م 04/05/2022	ذكر	استاذ التعاليم العالي
26	1:27:21 ص 04/05/2022	ذكر	استاذ محاضر أ
27	6:04:30 م 05/05/2022	ذكر	استاذ محاضر أ
28	1:25:30 م 05/05/2022	ذكر	استاذ محاضر ب
29	1:47:29ص 05/05/2022	ذكر	استاذ محاضر أ
30	1:14:21 ص 05/05/2022	ذكر	استاذ محاضر ب

الملحق رقم (03)

	س1	س2	س3	س4	س5	س6	س7
Valid	30	30	30	30	30	30	30
Missing	0	0	0	0	0	0	0
	2,3333	2,1667	1,8667	1,7000	2,2000	1,8667	2,2667
	0,80230	0,91287	0,89955	0,87691	0,88668	0,81931	0,90719
	70,00	65,00	56,00	51,00	66,00	56,00	68,00

س8	س9	س10	س11	س12	س13	س14
30	30	30	30	30	30	30
0	0	0	0	0	0	0
1,9333	2,2333	2,6333	2,1333	1,8667	1,7333	2,3000
0,90719	0,81720	0,61495	0,77608	0,89955	0,90719	0,87691
58,00	67,00	79,00	64,00	56,00	52,00	69,00

س15	س16	س17	س18	س19
30	30	30	30	30
0	0	0	0	0
2,4333	1,9333	2,0667	1,8667	2,2333
0,81720	0,78492	0,86834	0,86037	0,89763
73,00	58,00	62,00	56,00	67,00

6	8	16	30
20,0	26,7	53,3	100,0
10	5	15	30
33,3	16,7	50,0	100,0
14	6	10	30
46,7	20,0	33,3	100,0
17	5	8	30
56,7	16,7	26,7	100,0

س1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	6	20,0	20,0	20,0
	محايد	8	26,7	26,7	46,7
	موافق	16	53,3	53,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

س2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	10	33,3	33,3	33,3
	محايد	5	16,7	16,7	50,0
	موافق	15	50,0	50,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

س3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	14	46,7	46,7	46,7
	محايد	6	20,0	20,0	66,7
	موافق	10	33,3	33,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

س4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	17	56,7	56,7	56,7
	محايد	5	16,7	16,7	73,3
	موافق	8	26,7	26,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

س5

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	9	30,0	30,0	30,0
	محايد	6	20,0	20,0	50,0
	موافق	15	50,0	50,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

س6

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	12	40,0	40,0	40,0
	2.00	10	33,3	33,3	73,3
	3.00	8	26,7	26,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

س7

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	9	30,0	30,0	30,0
	محايد	4	13,3	13,3	43,3
	موافق	17	56,7	56,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

س8

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	13	43,3	43,3	43,3
	محايد	6	20,0	20,0	63,3
	موافق	11	36,7	36,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

س9

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	7	23,3	23,3	23,3
	محايد	9	30,0	30,0	53,3
	موافق	14	46,7	46,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

س10

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	2	6,7	6,7	6,7
	محايد	7	23,3	23,3	30,0
	موافق	21	70,0	70,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

س11

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	7	23,3	23,3	23,3
	محايد	12	40,0	40,0	63,3
	موافق	11	36,7	36,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

س12

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	14	46,7	46,7	46,7
	محايد	6	20,0	20,0	66,7
	موافق	10	33,3	33,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

س13

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	17	56,7	56,7	56,7
	محايد	4	13,3	13,3	70,0
	موافق	9	30,0	30,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

س14

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	8	26,7	26,7	26,7
	محايد	5	16,7	16,7	43,3
	موافق	17	56,7	56,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

س15

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	6	20,0	20,0	20,0
	محايد	5	16,7	16,7	36,7
	موافق	19	63,3	63,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

س16

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	10	33,3	33,3	33,3
	محايد	12	40,0	40,0	73,3
	موافق	8	26,7	26,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

س17

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	10	33,3	33,3	33,3
	محايد	8	26,7	26,7	60,0
	موافق	12	40,0	40,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

س18

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	13	43,3	43,3	43,3
	محايد	8	26,7	26,7	70,0
	موافق	9	30,0	30,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

س19

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	9	30,0	30,0	30,0
	محايد	5	16,7	16,7	46,7
	موافق	16	53,3	53,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	